

## الاستدلال باليقين في مباحث الأمر والنهي عند الأصوليين

إعداد

د. جميل بن عبد المحسن بن حمد الخلف  
الأستاذ المشارك في قسم أصول الفقه  
بكلية الشريعة بالرياض

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وعلى أزواجه أمهات المؤمنين، وعلى أصحابه الغر الميامين، وعلى التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن علم أصول الفقه من أشرف العلوم وأجلها، فيه يحصل التفقه بالدين، ويعرف الحلال من الحرام، وتدرك معاني النصوص على وجه الكمال، ويقف المرء فيه على أوجه الاستدلال ومقاصد التعليل، ويستبين به المجتهد طريق الاجتهاد، ولذا احتاج إليه المتخصصون في علوم الشريعة، فلا يستغني عنه المفسر والمحدث والفقيه والباحث في علوم التوحيد والعقائد، وكل من يحتاج إلى فهم نصوص الوحي والاستدلال بها.

ومن أوجه الاستدلال التي يستدل بها الأصوليون: استدلالهم باليقين في مباحث كثيرة في أصول الفقه، فأحببت أن أدرس استدلالهم به في مسائل الأمر والنهي، مع دراسة نظرية لليقين وأقسامه وأحكامه.

## أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١. أن الأصل في الأدلة اليقين، وهو مطلب كل من أراد الاستدلال؛ لذا فالاستدلال به يحتاج إلى تدقيق ونظر.
٢. عدم وجود دراسة متخصصة تبين الاستدلال باليقين والموقف منه في مباحث الأمر والنهي.
٣. أن دراسة هذا الموضوع وما يمثله ينمي لدى الباحث والقارئ كيفية الاستدلال، وطرق إيراد الحجج ومناقشة الأدلة والجواب عنها.

## الدراسات السابقة:

بعد النظر وقفت على دراستين لهما علاقة بالموضوع.

**الدراسة الأولى:** الاستدلال باليقين في مباحث العام عند الأصوليين، للدكتور علي بن عبد العزيز المطرودي، وهو بحث محكم ومنشور في العدد السادس من مجلة الجمعية الفقهية السعودية، وهذا البحث اقتصر على دراسة الاستدلال باليقين في مباحث العام مع دراسة لمعنى اليقين وحجتيه وأقسامه والعلاقة بينه وبين ما يشبهه من مصطلحات. أما بحثي فهو في مباحث الأمر والنهي، وقد اشتركت معه في تعريف اليقين وحجتيه وغير ذلك مما لا بد منه في هذه الدراسة.

**الدراسة الثانية: القطع والظن عند الأصوليين،** للدكتور سعد بن ناصر الشثري، وهذا الكتاب إنما يبحث في المسائل التي قيل فيها بالقطع والظن دون التطرق إلى الاستدلال باليقين في مسائل الأمر والنهي.

**خطة البحث:**

قسمت هذا البحث إلى مقدمة وفصلين:

**المقدمة:** وفيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره والدراسات السابقة وتقسيماته ومنهجه.

**الفصل الأول: اليقين وحجتيه،** وفيه أربعة مباحث:

**المبحث الأول: حقيقة اليقين،** وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف اليقين في اللغة.

المطلب الثاني: تعريف اليقين في الاصطلاح.

المطلب الثالث: درجات اليقين.

**المبحث الثاني: درجات الإدراك ومنزلة اليقين منها.**

**المبحث الثالث: العلاقة بين اليقين وبعض المصطلحات ذات العلاقة،** وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: العلاقة بين اليقين والعلم.

المطلب الثاني: العلاقة بين اليقين والقطع.

المطلب الثالث: العلاقة بين اليقين والاستصحاب.

المبحث الرابع: حجية اليقين.

الفصل الثاني: الاستدلال باليقين في مسائل الأمر والنهي، وفيه تمهيد وأربعة مباحث:

التمهيد: في تعريف الأمر والنهي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الأمر لغة واصطلاحاً، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعريفه لغةً.

المسألة الثانية: تعريفه اصطلاحاً.

المطلب الثاني: تعريف النهي، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعريفه لغةً.

المسألة الثانية: تعريفه اصطلاحاً.

المبحث الأول: اقتضاء الأمر المطلق الوجوب.

المبحث الثاني: اقتضاء الأمر المطلق التكرار.

المبحث الثالث: اقتضاء الأمر المطلق الفور.

المبحث الرابع: اقتضاء النهي المطلق التحريم.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث باختصار.

مصادر البحث ومراجعته.

منهج البحث:

سرت في هذا البحث على المنهج المعتمد لدى الباحثين، وأبرز عناصره:

١. جمع المادة العلمية من مصادرها الأصلية فيما كان عمدة الباحث فيه هو النقل لا الاقتباس.
٢. دراسة أوجه الاستدلال باليقين عند الأصوليين في مباحث الأمر والنهي وناقشت ما يحتاج إلى مناقشة.
٣. اتبعت في بحث مسائل الفصل الثاني، وهي المسائل التي استدل بها باليقين في مسائل الأمر والنهي المنهج الآتي:  
أ" تحرير محل النزاع.  
ب" ذكر أهم الأقوال في المسألة، مع نسبة كل قول لقائله.  
ج" ذكر من استدل باليقين من أصحاب الأقوال.  
د" ذكر الموقف من الاستدلال باليقين في كل مسألة، وما يرد عليه من مناقشات واعتراضات، وأجوبة إن وجد.
٤. رسم الآيات بالرسم العثماني مع بيان أرقامها وعزوها إلى سورها.
٥. تخريج الأحاديث من مصادرها من كتب السنة، فإن كان في الصحيحين أو أحدها اكتفيت به، وإن كان من غيرهما خرجته من كتب السنة الأخرى مع بيان درجته والحكم عليه، مستعيناً بكلام أهل الصنعة في ذلك.
٦. عزو نصوص العلماء وآرائهم لكتبهم مباشرة إلا عند تعذر ذلك فيتم التوثيق بالواسطة.
٧. الترجمة للأعلام غير المشهورين الذين مر ذكرهم في البحث.
٨. المعلومات التفصيلية للمراجع، اكتفيت بذكرها في فهرس المصادر والمراجع، ولا أذكرها في حواشي البحث، خشية التطويل والإثقال.

## الفصل الأول

### اليقين وحجّيته

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: حقيقة اليقين.

المبحث الثاني: درجات الإدراك، ومنزلة اليقين منها.

المبحث الثالث: العلاقة بين اليقين والمصطلحات ذات العلاقة.

المبحث الرابع: حجية اليقين.

## المبحث الأول

### حقيقة اليقين

وفي ثلاثة مطالب:

#### المطلب الأول

##### تعريف اليقين في اللغة

اليقين في اللغة: مصدر: أيقن يوقن إيقاناً فهو موقن، ويقال يقن الماء في الحوض إذا استقر فيه <sup>(١)</sup>.

ويقن الأمر ييقن من باب يتعب: إذا ثبتت ووضح، وهو يستعمل متعدياً بنفسه، وبالباء يقال: يقنته، ويقنت هـ، وأيقنت به، وتيقنته، واستيقنته، أي: علمته <sup>(٢)</sup>.

والذي يبدو من تتبع استعمال هذه المادة أنها تفيد الثبات والاستقرار والوضوح، وبوجه عام فإن اليقين يعني الثقة بما علم، وسكون النفس، وثلج الصدر به وزوال الشك <sup>(٣)</sup>.

ولذا قالوا: عن اليقين طمأنينة القلب على حقيقة الشيء، وقالوا

أيضاً: إن اليقين هو العلم الحاصل عن نظر واستدلال؛ ولهذا فإن علم الله لا يسمى يقيناً <sup>(٤)</sup>.

واليقين أعلى وأبلغ درجات العلم، ولا يكون منه مجال عناد أو احتمال زوال؛ ولذا يقول الراغب الأصفهاني: «اليقين من صفة العلم فوق المعرفة والدراية وأخواتها، يقال: علم يقين، ولا يقال:

معرفة يقين، وهو سكون النفس مع ثبات الحكم» <sup>(١)</sup>.

(١) انظر: لسان العرب (٥١٩/٧) مادة (ي ق ي ن).

(٢) انظر: المصباح المنير (ص ٦٨١) مادة (ي ق ي ن).

(٣) انظر: الفروق في اللغة (ص ٦٣)، قاعدة: اليقين لا يزول بالشك، للدكتور يعقوب الباسحين (ص ٢٧، ٢٨).

(٤) انظر: المصباح المنير "ص ٦٨١"، الكليات للكفوي "ص ٩٨٠"، الفروق في اللغة "ص ٦٣"، قاعدة اليقين لا يزول بالشك "ص ٢٨".

ويقول ابن منظور: «اليقين: العلم وإزاحة الشك وتحقيق الأمر،» ويقول أيضاً: «اليقين ضد الشك، والعلم نقيض الجهل، تقول: علمته يقيناً، وفي التنزيل العزيز: ﴿وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ﴾ [القلم: 51]، أضاف الحق إلى اليقين، وليس هو من إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن الحق هو غير اليقين، وإنما هو خالصه وأصحّه، فجرى مجرى إضافة البعض إلى الكل»<sup>(٢)</sup>.  
ويقول المناوي<sup>(٣)</sup>: «اليقين لغة: العلم الذي لا شك معه»<sup>(٤)</sup>.

والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي: أن اليقين في الاصطلاح فيه استقرار وثبات على الشيء ووضوح، وهو ما يدل عليه المعنى اللغوي.

---

(١) المفردات في غريب القرآن "ص522".

(٢) لسان العرب "519/7".

(٣) هو: محمد بن عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي، زين الدين الجدادى، ثم المناوي، القاهري، الشافعي، من كبار العلماء بالدين والعلوم، انزوى للبحث والتأليف، له نحو ثمانين مصنفاً منها: كنوز الحقائق في الحديث، التيسير في شرح الجامع الصغير، اختصره من شرحه الكبير فيض القدير، شرح الشمائل للترمذي، حاشية على شرح المنهاج للمحلي، التوقيف على مهمات التعريف وغيرها، توفي سنة 1031هـ.

انظر ترجمته في: خلاصة الأثر "412/2-416"، معجم المؤلفين "126/4"، الأعلام 204/6

(٤) التوقيف على مهمات التعريف "ص750".



## المطلب الثاني

### تعريف اليقين في الاصطلاح

اختلفت تعريفات العلماء لليقين تبعاً لاختلاف العلوم، فاليقين عند الأصوليين والمناطقية يختلف عنه عند الفقهاء<sup>(١)</sup>، فمفهومه عند الفقهاء أوسع منه عند الأصوليين؛ لأنه يشمل القطع والظن<sup>(٢)</sup>، أما عند الأصوليين فهو مقتصر على القطع فقط، وإليك بعض تعريفاتهم له.

١. عرفه أبو الخطاب بقوله: «وأما اليقين فهو: وضوح حقيقة الشيء في النفس»<sup>(٣)</sup>.
٢. وعرفه ابن قدامة بقوله: «اليقين ما أذعنت النفس إلى التصديق وقطعت به، وقطعت بأن قطعها به صحيح، بحيث لو حكى لها عن صادق خلافه لم تتوقف في تكذيب الناقل»<sup>(٤)</sup>.

(١) وكذا الصوفية، حيث ذكرت له تعريفات عندهم، فقليل هو: تحقيق التصديق بالغيب بإزالة كل ظن، وقيل: هو المكاشفة، وقيل: كل ما رآته العيون نسب إلى العلم، وما علمته القلوب نسب إلى اليقين، وقيل: رؤية العيان بنور الإيمان لا بالحجة والبرهان، وغير ذلك. انظر: التعريفات "ص 280"، كشاف اصطلاحات الفنون "4/417"، التوقيف على مهمات التعريف "ص 750".

(٢) قال النووي في المجموع "1/230-231": «اعلم أنهم يطلقون العلم واليقين، ويريدون بهما الظن والظاهر، لا حقيقة العلم واليقين، فإن اليقين هو الاعتقاد الجازم، وليس ذلك بشرط في هذه المسألة ونظائرها، وقد قدمنا في هذا الباب بيان هذا، حتى لو أخبره ثقة بنجاسة الماء الذي توضع به، فحكمه حكم اليقين في وجوب غسل ما أصابه وإعادة الصلاة، وإنما يحصل بقول الثقة ظن لا علم ولا يقين». ويوضح هذا أن الأحكام الفقهية إنما تبنى على الظاهر، وهذا الظاهر قد لا يكون يقيناً بل ظنياً، قال القرافي في الذخيرة "1/177": «الأصل أن لا تبنى الأحكام إلا على العلم لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ لَعْمٌ.....﴾ [الإسراء: 36]، ولكن دعت الرورة للعمل بالظن؛ لتعذر العلم في أكثر الصور، فتثبت عليه الأحكام، لندرة خطئه وغلبة إصابته، والغالب لا يترك للندار، وبقي الشك غير معتبر إجماعاً...»، وانظر: المجموع للنووي "1/187"، مجموع الفتاوى لابن تيمية "11/23"، قاعدة اليقين لا يزول بالشك، للدكتور يعقوب الباحسين "ص 35".

(٣) التمهيد "1/64".

(٤) روضة الناظر "1/129".

٣. وعرفه شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: «وأما اليقين فهو طمأنينة القلب واستقرار العلم فيه»<sup>(١)</sup>.

٤. عرفه قطب الدين الرازي<sup>(٢)</sup> بقوله: «اعتقاد الشيء بأنه كذا مع اعتقاده بأنه لا يمكن أن يكون إلا كذا، اعتقاداً مطابقاً لنفس الأمر غير ممكن الزوال»<sup>(٣)</sup>.

فقوله: «اعتقاد الشيء»: خرج به الشك لخلوه من الاعتقاد بسبب استواء طرفيه.

وقوله: «مع اعتقاد أنه لا يمكن أن يكون إلا كذا»: قيد أخرج به الظن؛ فإن فيه تجويز الطرف المقابل المرجوح.

وقوله: «اعتقاداً مطابقاً لنفس الأمر»: قيد أخرج الجهل، وخاصة المركب فهو اعتقاد جازم غير مطابق لنفس الأمر.

وقوله: «غير ممكن الزوال»: قيد أخرج اعتقاد المقلد المصيب، أما المقلد المخطئ فقد خرج بقيد المطابق<sup>(٤)</sup>.

5. عرفه الحموي<sup>(٥)</sup> بقوله: «اليقين: جزم القلب مع الاستناد إلى الدليل القطعي»<sup>(١)</sup>.

(١) مجموع الفتاوى له "329/3".

(٢) هو: أبو عبد الله محمود بن محمد، نظام الدين الرازي الشافعي، المعروف بـ"القطب الرازي"، ويعرف بـ"التحتاني" تمييزاً له عن آخر يلقب بالقطب، كان ساكناً معه بأعلى المدرسة الظاهرية، كان ماهراً في علوم المعقول، وأحد أئمتها، وشارك في العلوم الشرعية والعربية وغيرها، أخذ بدمشق عن العضد وغيره، له مؤلفات منها: شرح الحاوي الصغير، شرح الإشارات لابن سينا، شرح المطالع، تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية، حاشية على الكاشف، وغير ذلك. توفي بدمشق سنة 776هـ. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية للإسنوي "322/1-323"، شذرات الذهب "355/8"، الأعلام "38/7".

(٣) تحرير القواعد المنطقية "ص166-167"، وتابعه على هذا التعريف جماعة من علماء المنطق والأصول كالشريف الجرجاني في التعريفات "ص280"، والخبيصي في شرح التهذيب "ص205"، والكفوي في الكليات "ص979"، والتهانوي في كشف اصطلاحات الفنون "4/417"، والمنأوي في التوقيف على مهمات التعريف "ص750".

(٤) انظر: التعريفات "ص280"، تحرير القواعد المنطقية "ص167"، قاعدة اليقين لا يزول بالشك "ص31"، شرح القواعد الفقهية للزرقا "ص79".

(٥) هو: أبو العباس أحمد بن محمد مكي، شهاب الدين الحسيني الحموي الحنفي، حموي الأصل، مصري السكن، كان مدرساً بالمدرسة السليمانية بالقاهرة، وتولى إفتاء الحنفية، له مؤلفات كثيرة منها: شرح كنز الدقائق، غمز عيون البصائر

وهذا التعريف هو الأقرب لحقيقة اليقين، وذلك لأن شرط اليقين الجزم مع الاستناد إلى الدليل القطعي، وقد أهملت التعاريف السابقة الشرط الأخير، وهو قوله: «مع الاستناد إلى الدليل القطعي»؛ ولذا لم تمنع من دخول غير المعروف معه.

شرح التعريف وبيان محترزاته:

قوله: «جزم القلب»: أي قطعه بالشيء من غير تردد فيه، وهذا القيد يخرج الظن والشك والوهم؛ لأنه لا جزم فيها.

قوله: «مع الاستناد إلى الدليل القطعي»: المراد قطعي الثبوت والدلالة، وهذا يخرج الاعتقاد؛ لأن المعتقد يجزم بلا مستند<sup>(٢)</sup>.

ومن خلال ما تقدم يمكن أن نستخلص من تعريفات اليقين أنه لا بد من توفر عنصرين فيه حتى يكون يقيناً:

الأول: أن يكون معتقده جازماً به إلى درجة يستحيل معه زعزحته أو تشكيكه فيما تيقنه.

والثاني: أن يكون الأمر المتيقن صحيحاً في ذاته، مطابقاً تماماً لحقيقته وواقعه.

ويفهم هذا الأمر بوضوح من كلام الغزالي عن اليقين، فاليقين

عنده أن تتيقن الأمر، وتتيقن صحة يقينك، وتتيقن استحالة خطئه<sup>(٣)</sup>.

---

شرح كتاب الأشباه والنظائر لابن نجيم، الدرر الفريد في بيان حكم التقليد، تلقيح الفكر شرح منظومة الأثر، توفي بالقاهرة سنة 1098هـ.

انظر ترجمته في: عجائب الآثار للجبرتي "114/1"، هدية العارفين "164/1"، الأعلام "239/1"، معجم المؤلفين "93/2".

(١) غمز عيون البصائر "193/1".

(٢) انظر: الاستدلال باليقين في مباحث العام عند الأصوليين، للدكتور علي بن عبد العزيز المطرودي، بحث محكم ومنشور في مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد السادس، صفر، جمادى الآخرة، 1431هـ/2010م، "ص21".

(٣) انظر: المستصفى "44-43/1"، نظرية التقريب والتغليب وتطبيقاتها في العلوم الإسلامية، للدكتور أحمد الريسوني، "ص17".

## المطلب الثالث درجات اليقين

يجعل بعض العلماء لليقين ثلاث درجات في القطعية، هي: علم اليقين، وعين اليقين، وحق اليقين، ويمثل في التفريق بين تلك الدرجات بأن كل من عقل الموت فهو يعلمه علم اليقين! فإذا احتضر وعان مقدمات الموت وأخذته سكراته ورأى الملائكة فقد رأى الموت عين اليقين، فإذا انقضى روحه وذاق الموت فقد تحققه حق اليقين<sup>(١)</sup>، وذلك أخذاً من قوله تعالى: ﴿... كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ (4) كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ (5) لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ (6) ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا

عَيْنَ الْيَقِينِ (7)﴾ [التكاثر: 5-7]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الواقعة: 95].

وقيل: «علم اليقين: ما يحصل عن الفكر والنظر كعلمنا بوجود الماء في البحر، وعين اليقين ما يحصل عن مشاهدة وعيان، كمن مشى ووقف على ساحل البحر وعانته، وحق اليقين، ما يحصل عن العلم والمشاهدة معاً، كمن خاض في البحر واغتسل بمائه، أو كمن عرف الحق بالمشاهدة واتحد به»<sup>(٢)</sup>.

وهذه التعريفات لا تعدو كونها أذواقاً وتخمينات، أما المعنى الواضح الذي تشهد له استعمالات العربية، فهو أن هذه التنويعات القرآنية في العبارة، إنما هي لتأكيد حصول اليقين الحقيقي في هذه الحالات، كما نقول: هذا هو عين الصدق، وهذا هو العلم الحق، فهي صيغ تأكيدية لا غير<sup>(٣)</sup>.

قال ابن عطية في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الواقعة: 95]: «هي عبارة عن مبالغة وتأکید، ومعناه: أن الخبر هو نفس اليقين وحقيقته»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: المفردات في غريب القرآن "ص52"، تفسير القرطبي "3/300"، البحر المحيط للزركشي "1/56"، الكليات "ص980".

(٢) انظر: المعجم الفلسفي لجميل صليبا "2/588-589".

(٣) انظر: نظرية التقريب والتغليب "ص18".

(٤) المحرر الوجيز "15/394".

وفي قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ لَتَرَوْهَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر: 7] قال:

«تأكيد في الخبر، وعين اليقين، حقيقته وغايته»<sup>(١)</sup>.

وفائدة هذه الأساليب التوكيدية هي فائدة التوكيد عموماً، ولها فائدة خاصة في هذا الموضوع، وهي استبعاد ما يعتقده بعض الناس يقيناً، ويسمونه يقيناً، وهو ليس بيقين حق، من ذلك ما ذكره الإمام مالك في تفسير اللغو في اليمين قال: «أحسن ما سمعت في هذا: أن اللغو حلف الإنسان على الشيء يستيقن أنه كذلك، ثم يوجد على غير ذلك فهو اللغو»<sup>(٢)</sup>.

ومعنى هذا أن بعض الناس قد يستيقنون أموراً بناء على أمارات ومستندات خادعة، ويعلنون أنهم على يقين، وقد يحلفون على ذلك، وهم واثقون مطمئنون، ولكن الحقيقة سرعان ما تنجلي خلاف ما تيقنوه، ولهذا كان من العناصر المكونة لليقين كونه مطابقاً للواقع مع استحالة نقضه، فهذا هو علم اليقين، وهو عين اليقين، وهو حق اليقين<sup>(٣)</sup>.

(١) المحرر الوجيز "360/16".

(٢) الموطأ، باب اللغو في اليمين "34/2".

(٣) انظر: نظرية التقريب والتغليب "ص19".

## المبحث الثاني

### درجات الإدراك ومنزلة اليقين

درجات الإدراك هي:

١. اليقين، وقد سبق.
  ٢. الاعتقاد وهو: جزم القلب من غير استناد إلى الدليل القطعي، كاعتقاد العامي.
  ٣. الظن وهو: الأمر الراجح بين أمرين أحدهما أقوى من الآخر.
  ٤. الشك وهو: التردد بين أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر.
  ٥. الوهم وهو: الأمر المرجوح من أمرين أحدهما أقوى من الآخر<sup>(١)</sup>.
- وهناك ما يسمى بالظن الغالب، وهو داخل في الظن فيما سبق، إلا أنه ظن زادت قوته فصار غالباً<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر: غمز عيون البصائر (١/١٩٣)، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمنظرة، لعبد الرحمن بن حسن حبنكة الميداني (ص ١٢٢٣) وما بعدها، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية للبورنو (ص ٩٣)

(٢) انظر: العدة (١/٨٣)، قواطع الأدلة (١/٢٣)، التمهيد لأبي الخطاب (١/٥٧)، الاستدلال باليقين في مباحث العام عند الأصوليين (ص ٢١).

## المبحث الثالث

### العلاقة بين اليقين والمصطلحات ذات العلاقة

وفيه ثلاثة مطالب:

#### المطلب الأول

#### العلاقة بين اليقين والعلم

تعددت استعمالات العلماء للفظ العلم تبعاً لاختلاف استعمالاته اللغوية<sup>(١)</sup>، وهذه الاستعمالات يمكن حصرها في ثلاثة استعمالات:

**الاستعمال الأول:** بمعنى المعرفة أيًا كانت، وأيًا كان مصدرها ووسيلتها، وأيًا كانت درجتها ودقتها، والعلم على هذا المعنى نقيض الجهل<sup>(٢)</sup>، قال ابن منظور: «والعلم نقيض الجهل... وعلمت الشيء أعلمه علماً: عرفته... ويجوز أن تقول: علمت الشيء بمعنى عرفته وخبرته»<sup>(٣)</sup>.

وهذا الاستعمال هو الاستعمال الأصلي العام لكلمة العلم في الوضع اللغوي.

**الاستعمال الثاني:** بمعنى المعرفة القائمة على الدليل والبرهان أيًا كان نوعه يقينياً كان أو ظنياً، وهو بهذا المعنى أخص من المعنى الأول؛ لأنه مبني على النظر والاستدلال، وأخذ الأمور من مصادرها وأدلتها، اقتناعاً لا تقليداً<sup>(٤)</sup>.

(١) يطلق العلم في اللغة على المعرفة، والشعور، والإتقان واليقين والإدراك، وقد جاء في القرآن الكريم موافقاً لهذه المعاني، انظر: المصباح المنير "ص 427"، المفردات في غريب القرآن "ص 343"، التحبير "1/2210" وما بعدها، شرح الكوكب المنير "1/63"، لسان العرب "12/417-418".

(٢) التعريفات "ص 82".

(٣) انظر: لسان العرب "12/417-418"، نظرية التقريب والتغليب "ص 11".

(٤) انظر: المعجم الفلسفي لجميل صليبا "2/99"، نظرية التقريب والتغليب "ص 11-14".

وقد نقل ابن القيم عن ابن عبد البر وغيره من العلماء أن المقلد ليس معدوداً في أهل العلم؛ لأن العلم معرفة الحق بدليله، قال ابن القيم: «وهذا كما قال أبو عمر -رحمه الله- فإن الناس لا يختلفون أن العلم هو المعرفة الحاصلة عن الدليل»<sup>(١)</sup>.

**الاستعمال الثالث: العلم خاص فقط باليقين والقطع**، وهذا هو المصطلح المتأخر الذي ساد واشتهر عند المتكلمين وهو بهذا الاستعمال مرادف لليقين والقطع، وعلى هذا فاليقين أعلى درجات العلم، وذلك حين يجزم ويتيقن المدرك صحة ما أدركه، ويدرك ويجزم ويعتقد بمطابقته للواقع، فإن لم يتيقن صحة ما أدركه صار اعتقاداً جازماً، فإن انضاف إليه أنه غير مطابق للواقع صار اعتقاداً فاسداً<sup>(٢)</sup>.

## المطلب الثاني

### العلاقة بين اليقين والقطع

**القطع في اللغة:** مصدر قطع يقطع قطعاً.

يقول ابن فارس: «القاف والطاء والعين أصل صحيح واحد يدل على صَرَمَ وإبانة شيء من شيء، يقال: قطعت الشيء أقطعه قطعاً، والقطيعة: المهجران، يقال: تقاطع الرجلان إذا تصارما»...<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن سيده<sup>(٥)</sup>: «القطع: إبانة بعض أجزاء الجرم من بعض فصلاً، قطعه يقطعه قطعاً وقطيعة»<sup>(١)</sup>.

(١) إعلام الموقعين "7/1".

(٢) انظر: شرح اللمع "146/1"، إحكام الفصول "ص170"، الحدود "ص24"، التحرير "428/1"، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، لأحمد نكري "246/2"، نظرية التقريب والتغليب "ص15-16".

(٣) انظر: ضوابط المعرفة والاستدلال لعبد الرحمن حبنكة الميداني "ص123-124".

(٤) مقاييس اللغة "101/5".

(٥) هو: أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي، المعروف بـ"ابن سيده"، كان إماماً وحجة في اللغة، له مشاركة في علوم أخرى، وكان ضريباً، وأحد من يرب بذكائه المثل، من مصنفاته: المحكم، والمحيط الأعظم، المخصص، توفي سنة 458هـ.



وقال الراغب الأصفهاني: «القطع: فصل الشيء مدركاً بالبصر كالأجسام، أو مدركاً بالبصيرة كالأشياء المعقولة»...<sup>(٢)</sup>.

والفصل يكون في الأمور المحسوسة كقطع الحبل، ويكون في الأمور المعقولة كقطيعة الرحم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقْطَعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ [محمد: 22]، وكالقطع في الحكم على أمر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ﴾ [النمل: 32]<sup>(٣)</sup>.

وللقطع معانٍ أخرى كثيرة<sup>(٤)</sup>، وأقربها للمعنى الاصطلاحي: فصل الشيء وإبانته، فالقاطع بالشيء قد أبان عن نفسه وفصل جميع الاحتمالات بحيث لا يكون لها أثر فيما قطع وجزم به<sup>(٥)</sup>.

### أما في الاصطلاح:

فالقطع في اصطلاح الأصوليين يطلق على معنيين:

الأول: الحكم الجازم مع عدم احتمال النقيض مطلقاً.

الثاني: الحكم الجازم مع عدم احتمال النقيض احتمالاً ناشئاً عن دليل.

والقطع بالمعنى الأول أخص منه بالمعنى الثاني؛ لأنه على المعنى الثاني لا يمنع من القطع الاحتمال البعيد الذي لا ينشأ عن دليل فيكون حكماً قطعياً مع هذا الاحتمال<sup>(١)</sup>.

---

انظر: ترجمته في: سير أعلام النبلاء "144/18"، بغية الوعاة "143/2"، الأعلام "263/4".

(١) المحكم "88/1".

(٢) المفردات في غريب القرآن "ص408".

(٣) وانظر: المفردات "ص408".

(٤) انظر: مقاييس اللغة "101/5"، تهذيب اللغة للأزهري "187/1-195"، المفردات "ص418"، لسان العرب "276/8".

(٥) انظر: القطع والظن للدكتور سعد الشثري "14/1"، الاستدلال باليقين في مباحث العام عند الأصوليين "ص22".

وفرق بعض العلماء بين المعنيين في التعبير، وذكر أن المعنى الأول الأخص يسمى علم اليقين، والمعنى الثاني يسمى: علم الطمأنينة<sup>(٢)</sup>.

هذا وقد أوضح الدكتور سعد الشثري أموراً يشترك فيها كل من اليقين والقطع، وأخرى يفترقان فيها، فالأمور المشتركة:

١. أن كلاهما نوع من أنواع الإدراك، فهما يعبران عن صفة للنفس.

٢. أن الإدراك في كل منهما جازم.

٣. أن كلاهما يحتمل مطابقته للواقع وعدم ذلك.

٤. أن كلاهما يحتمل بناؤه على دليل صحيح ويحتمل غير ذلك<sup>(٣)</sup>.

وأما الفروق بينهما فهي:

١. أن اليقين أخص من القطع؛ لأن اليقين قطع مركب، فهو قطع الإنسان بصحة ما قطع به.

٢. أن اليقين تحصل الثقة به ويثلج به الصدر بينما القطع قد يحقق ذلك، وقد لا يحققه.

٣. أن اليقين لا يكون معه شك ولا شبهة، بينما القطع قد يوجد معه ذلك<sup>(٤)</sup>.

وقد ذكر الدكتور علي المطرودي أن الفرقين الثاني والثالث محل نظر؛ إذ إن القطع تحصل به الثقة، وينتفي مع الشك والشبهة، وإلا فما معنى قطعه بذلك؟<sup>(٥)</sup> كما ذكر فرقين آخرين وهما:

(١) انظر: ميزان الأصول "ص360"، اللمع "ص55"، المنحول "ص166"، المحصول "245/2"، روضة الناظر "463/2"، التوضيح على التنقيح لصدر الشريعة "129/1"، فواتح الرحموت "19/2"، تيسير التحرير "267/1"، القطعية من الأدلة الأربعة، لمحمد ذكوري "ص39"، القطع والظن عند الأصوليين "18/1".

(٢) انظر: التوضيح على التنقيح لصدر الشريعة "129/1"، "3/2"، القطعية من الأدلة الأربعة "ص39".

(٣) انظر: القطع والظن "51-52"، الاستدلال باليقين في مباحث العام عند الأصوليين "ص53".

(٤) المراجع السابقة نفسها .

(٥) الاستدلال باليقين في مباحث العام "ص23".

١. أن اليقين وصف لما يستقر في الذهن من الإدراك، بينما القطع وصف للدلالة التي تحصل من الدليل، فيقال: دلالة قطعية.

٢. يطلق اليقين والقطع على ما يفيد معناه من الأدلة، فيقال: هذه أدلة قطعية، أو يقينية، ويستقل اليقين بحال الإنسان الجازم بالشيء، فيطلق على حالته تلك: اليقين، فهو متيقن، ولا يطلق عليها: القطع، فيقال: قاطع<sup>(١)</sup>.

---

(١) نفس المرجع

## المطلب الثالث

### العلاقة بين اليقين والاستصحاب

الاستصحاب في اللغة: الصاد والحاء والباء: أصل واحد يدل على مقارنة الشيء ومقارنته، ومن ذلك صاحب والصحب، وكل شيء لازم شيئاً فقد صاحبه.

وعلى هذا فالاستصحاب استفعال من الصحبة، وهي الملازمة والمعاشرة<sup>(١)</sup>.

قال الفيومي: «ومن هنا قيل: أستصحبُ الحال إذا تمسكت بما كان ثابتاً، كأنك جعلت تلك الحال مصاحبة غير مفارقة»<sup>(٢)</sup>.

وفي الاصطلاح: هو أحد الأدلة المختلف فيها، ويعبر عنه أكثر علماء الأصول وخصوصاً المتقدمين منهم بـ «استصحاب الحال».

وقد عرف بعدة تعريفات منها:

يقول أبو الحسين البصري: «اعلم أن استصحاب الحال هو أن يكون حكم ثابت في حالة من الحالات، ثم تتغير الحالة، فيستصحب

الإنسان ذلك الحكم بعينه مع الحالة المتغيرة، ويقول: من ادعى تغير الحكم فعليه إقامة الدليل»<sup>(٣)</sup>.

ومعناه عند الأكثرين: «الحكم بثبوت أمر في الزمان الثاني بناء على أنه كان ثابتاً في الزمان الأول»<sup>(٤)</sup>.

وعرفه ابن القيم بأنه: «استدامة إثبات ما كان ثابتاً، أو نفي ما كان منفيّاً»<sup>(١)</sup>.

---

(١) مقاييس اللغة "335/3"، القاموس المحيط "91/1"، لسان العرب "52/1".

(٢) المصباح المنير "ص333".

(٣) المعتمد "325/2".

(٤) كشف الأسرار "662/3"، نهاية السؤل "937/2".

وقال الزركشي: «وهو معنى قولهم: الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يوجد المزيل، فمن ادعاه فعليه البيان»<sup>(٢)</sup>.

وبناء على ما سبق في تعريف الاستصحاب، وما قلناه سابقاً من أن مفهوم اليقين عند الفقهاء أوسع منه عند الأصوليين؛ إذ يشمل عندهم اليقين والظن الغالب؛ لأن أكثر الأحكام الفقهية تبنى على الظاهر، وهذا الظاهر قد يكون يقينياً وقد يكون ظنياً، يتضح أن بين اليقين والاستصحاب علاقة قوية، وهي أن في كل منهما بقاء على ما تقرر في ذهن المكلف واستقر، وعدم الزوال عنه حتى يأتي ما يغير<sup>(٣)</sup>.

لكن اليقين أخص من الاستصحاب؛ إذ اليقين قاصر على ما ثبت قطعاً ويقيناً، بخلاف الاستصحاب فهو يشمل القطع والظن، وقد جاء تعريف الغزالي للاستصحاب موضحاً هذا الأمر فقال:

«الاستصحاب عبارة عن التمسك بدليل عقلي أو شرعي، وليس "1"

راجعاً إلى عدم العلم بالدليل، بل إلى دليل مع العلم بانتفاء المغيّر، أو مع ظن انتفاء المغيّر عند بذل الجهد في البحث والطلب»<sup>(٤)</sup>.

ويؤكد هذا أن العلماء ذكروا اليقين من أنواع الاستصحاب: وهو استصحاب الأصل المتيقن والوجوب أو الحل أو الحظر، وعدم تركه بالشك وعدم الخروج منه إلا بدليل<sup>(٥)</sup>.

وقد مثل له إمام الحرمين بمن استيقن الطهارة وشك في الحدث، فالحكم استصحاب الطهارة<sup>(٦)</sup> ومثل له غيره بما إذا اشترى إنسان صاعاً من ماء بئر فيه قلتان، ثم قال المشتري: أردت بالعيب؛ فإن فأرة وقعت فيها، فالقول قول "الدافع والبائع"؛ لأن الأصل طهارة الماء<sup>(٧)</sup>.

(١) إعلام الموقعين "290/1".

(٢) البحر المحيط "17/6".

(٣) انظر: الاستدلال باليقين في مباحث العام "ص25".

(٤) المستصفى "293/1".

(٥) انظر: البرهان "737/2"، إعلام الموقعين "331/1"، البحر المحيط "334/4".

ويقول إمام الحرمين: «وإن تقدم يقين وطراً شك، وليس لما فيه علاقة جلية، ولا خفية، فعند ذلك: تأسيس الشرع على التعلق بحكم ما تقدم، وهذا نوع من الاستصحاب صحيح، وسبب ارتفاع العلامات، وليس هذا من فنون الأدلة، ولكنه أصل ثابت في الشريعة مدلول عليه بالإجماع»<sup>(٣)</sup>.

وقال الغزالي: «وقال بعض الناس: يدل على رفع الحرج والإباحة؛ لأنه متردد بين الوجوب والندب، وهذا القدر مستيقن، وهذا من جنس الاستصحاب الفقهي»<sup>(٤)</sup>.

بينما يرى ابن السبكي أن اليقين هو الاستصحاب حيث قال:

«اليقين لا يرفع بالشك، ولا يخفى أنه لا شك مع اليقين، ولكن المراد: استصحاب الأصل المتيقن لا يزيله شك طارئ عليه، فقل إن شئت في الأصل بقاء ما كان على ما كان، أو الاستصحاب حجة»<sup>(٥)</sup>.

ولعله يقصد أن اليقين جزء من الاستصحاب.

ونخلص مما سبق أن العلاقة بين اليقين والاستصحاب علاقة خصوص وعموم مطلق، فكل يقين استصحاب؛ لأنه تمسك بالأصل وبقاء واستقرار عليه، وليس كل استصحاب يقيناً؛ لأن من الاستصحاب ما هو ظني لا قطعي<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر: البرهان "737/2".

(٢) انظر: البحر المحيط "334/4"، الاستصحاب المقلوب، للدكتور أحمد الضويحي، بحث منشور في مجلة العلوم الشرعية والعربية التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الأول، شوال 1427هـ "ص99".

(٣) البرهان "738/2".

(٤) المنحول "ص105".

(٥) انظر: الأشباه والنظائر "13/1".

(٦) انظر: الاستدلال باليقين في مباحث العام "ص25".

## المبحث الرابع

### حجية اليقين

أجمع العلماء على أن اليقين من أقوى الحجج؛ لأنه أعلى مراتب العلم وأقواها، فإذا وجد اليقين وسلم به فهو حجة مقدم على ما عداها من الحجج.

قال إمام الحرمين: «المراد أن ينهى عن الحيد عن مدرك اليقين مع إمكانه، ومجازة مراسم المرشد بالحدس والتخمين»<sup>(١)</sup>. وقال السرخسي: «إن التمسك باليقين وترك المشكوك فيه أصل في الشرع»<sup>(٢)</sup>.

وقال العز بن عبد السلام: «من المصالح والمفاسد ما يبنى على العرفان، ومنها ما يبنى على الاعتقاد في حق العوام، وأكثرها يبنى على الظن والحسبان لاعواز اليقين والعرفان»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن السبكي: «القادر على اليقين لا يعمل بالظن»<sup>(٤)</sup>.

وقد توافرت الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع والعقل على وجوب العمل باليقين والاستناد إليه في حالة وجوده، ومن هذه الأدلة:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا.....﴾ [يونس: 36].

قال ابن جرير الطبري: «إن الشك لا يغني من اليقين شيئاً أو لا يقوم في شيء مقامه، ولا ينتفع به حيث يحتاج إلى اليقين»<sup>(١)</sup>.

(١) البرهان "496/2".

(٢) أصول السرخسي "116/2".

(٣) القواعد الصغرى "ص41".

(٤) الأشباه والنظائر له "199/1".

وقال الشوكاني: «ثم أخبرنا الله سبحانه بأن مجرد الظن لا يغني عن الحق شيئاً؛ لأن أمر الدين إنما يبنى على العلم، وبه يتضح الحق من الباطل، والظن لا يقوم مقام العلم، ولا يدرك به الحق، ولا يغني عن الحق في شيء من الأشياء»<sup>(٢)</sup>. وفي هذه الآية دلالة على أنه إذا وجد اليقين فيجب الأخذ به، ولا يلتفت إلى ما سواه، مما يدل على علو مكانته، وقوة حجته.

**الدليل الثاني:** حديث عبد الله بن زيد<sup>(٣)</sup> أنه شكاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل الذي يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة؟ فقال: «لا ينفلت - أو لا ينصرف - حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً»<sup>(٤)</sup>. قال النووي: «وهذا الحديث أصل من أصول الإسلام، وقاعدة عظيمة من قواعد الفقه، وهي أن الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك، ولا يضر الشك الطارئ عليها»<sup>(٥)</sup>. وقال ابن دقيق العيد: «والحديث أصل في إعمال الأصل، وطرح الشك، وكأن العلماء متفقون على هذه القاعدة، لكنهم يختلفون في كيفية استعمالها»<sup>(٦)</sup>.

(١) جامع البيان "116/11".

(٢) فتح القدير "445/2".

(٣) هو: أبو محمد عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب الأنصاري المازني، شهد أحداً ولم يشهد بداراً، وهو الذي شارك وحشي بن حرب في قتل مسيلمة الكذاب، استشهد بالحرّة، سنة 63هـ. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء "377/2-378"، طبقات ابن سعد "531/5"، الإصابة "305/2".

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الوضوء، باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن "89/1" برقم "136"، ومسلم في صحيحه في كتاب الحيض، باب: الدليل على أن من يقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك "350/1" برقم "361".

(٥) شرح صحيح مسلم للنووي "49/4"، وانظر: المجموع "246/1".

(٦) إحكام الأحكام له "ص56".



**الدليل الثالث:** عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى ثلاثاً أم أربعاً؟ فليطرح الشك وليبن على ما استيقن، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم، فإن كان صلى خمساً شفعن له صلاته، وإن كان صلى إتماماً لأربع كانتا ترغيماً للشيطان»<sup>(١)</sup>. قال النووي: «... فهذا الحديث صريح في وجوب البناء على اليقين»<sup>(٢)</sup>.

**الدليل الرابع:** عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا؟ فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً»<sup>(٣)</sup>. قال الصنعاني<sup>(٤)</sup>: «وليس السمع أو وجدان الريح شرطاً في ذلك، بل المراد حصول اليقين»<sup>(٥)</sup>.

**الدليل الخامس:** عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إذا شك أحدكم في صلاته، فشك في الواحدة والثنتين فليجعلها واحدة، وإذا شك في الثنتين والثلاث فليجعلها ثنتين، وإذا شك

(١) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له "42/2" برقم "571".

(٢) شرح صحيح مسلم له "57/5".

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الحيض، باب: الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك "350/1" برقم "362".

(٤) هو: أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح الحسيني الكحلاني ثم الصنعاني، المعروف كأسلافه بـ "الأمير"، مجتهد من بيت الإمامة في اليمن، له مصنفات كثيرة منها: سبل السلام شرح بلوغ المرام، العدة حاشية على العمدة لابن دقيق العيد، منحة الغفار، حاشية على ضوء النهار بشرح الأزهار، شرح الجامع الصغير للسيوطي وغيرها، توفي بصنعاء سنة 1182هـ. انظر ترجمته في: البدر الطالع "133/2-139"، أجد العلوم "ص868"، الأعلام "38/6".

(٥) سبل السلام "137/1".

في الثلاث والأربع فليجعلها ثلاثاً، ثم ليتم ما بقي من صلاته حتى يكون الوهم في الزيادة ثم يسجد سجدين وهو جالس قبل أن يسلم»<sup>(١)</sup>.

قال الشوكاني: «والذي يلوح لي أنه لا معارضة بين أحاديث البناء على الأقل، والبناء على اليقين، وتحري الصواب؛ وذلك لأن التحري في اللغة هو طلب ما هو أحرى إلى الصواب، وقد أمر به النبي صلى الله عليه وسلم، وأمر بالبناء على اليقين، والبناء على الأقل عند عروض الشك، فإن أمكن الخروج بالتحري عن دائرة الشك لغة، ولا يكون إلا بالاستيقان بأنه قد فعل من الصلاة كذا ركعات، فلا شك أنه مقدم على البناء على الأقل؛ لأن الشارع قد شرط في جواز البناء على الأقل عدم الدراية كما في حديث عبد الرحمن بن عوف، وهذا المتحري قد حصلت له الدراية، وأمر الشاك بالبناء على ما استيقن كما في حديث أبي سعيد، ومن بلغ به تحريه إلى اليقين قد بنى على ما استيقن، وبهذا يتبين أنه لا معارضة بين هذه الأحاديث، وأن التحري المذكور مقدم على البناء على الأقل، وقد أوقع الناس ظن التعارض بين هذه الأحاديث في مضايق ليس عليها أثارة من علم»...<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه بهذا اللفظ البيهقي في سننه الكبرى في جماع أبواب سجود السهو وسجود الشكر، باب من شك في صلاته فلم يدر ثلاثاً أو أربعاً "4/514" برقم "3861" وأخرجه أيضاً ابن ماجه في سننه، باب: ما جاء فيمن شك في صلاته فرجع إلى اليقين "1/381-382" برقم "1209"، ولفظ قريب منه الترمذي في سننه، باب ما جاء في الرجل يصلي فيشك في الزيادة والنقصان "2/244" برقم "398" قال: «وهذا حديث حسن غريب صحيح»، وأحمد في المسند "3/194-195" برقم "1656"، والدارقطني في سننه، باب صفة السهو في الصلاة "1/537" وحسن إسناده الضياء في الأحاديث المختارة "1/457"، وصححه الألباني كما في صحيح وضعيف ابن ماجه "3/209"، وقال عنه محققو المسند "3/195": «حسن لغيره».

(٢) نيل الأوطار "4/371"، وانظر: تحفة الأحوذى للمباركفوري "2/289".

## الدليل السادس: دليل الإجماع:

نقل عدد من المحققين من العلماء إجماع العلماء على وجوب العمل باليقين، وأنه مقدم على غيره من الحجج، وأنه الأصل في الأدلة إذا وجد.

قال القرافي عن قاعدة اليقين: «هذه قاعدة مجمع عليها، وهي أن كل مشكوك فيه يجعل كالمعدوم الذي يجزم بعدمه»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن دقيق العيد: «... وكأن العلماء متفقون على هذه القاعدة، لكنهم يختلفون في كيفية استعمالها»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن القيم بعد كلامه عن استصحاب الوصف المثبت للحكم حتى يثبت خلافه: «ولم يتنازع الفقهاء في هذا النوع، وإنما تنازعوا في بعض أحكامه لتجاذب المسألة أصليين متعارضين»<sup>(٣)</sup>.

(١) الفروق " 111/1".

(٢) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام "ص 56".

(٣) إعلام الموقعين " 340/1".

**الدليل السابع:** دليل العقل: وهو أن العقل قد دل على أن اليقين أقوى من غيره، وإذا اجتمع يقين وشك قدم اليقين لقوته؛ لأن في اليقين حكماً قطعياً جازماً فلا ينهدم بالشك<sup>(١)</sup>.

## الفصل الثاني

### الاستدلال باليقين في مسائل الأمر والنهي

وفيه تمهيد، وأربعة مباحث:

**التمهيد:** في تعريف الأمر والنهي.

**المبحث الأول:** الأمر المطلق هل يقتضي الوجوب.

**المبحث الثاني:** اقتضاء الأمر التكرار.

**المبحث الثالث:** اقتضاء الأمر الفور.

**المبحث الرابع:** اقتضاء النهي المطلق التحريم.

---

(١) انظر: المدخل الفقهي العام "967/2"، الوجيز في إيضاح القواعد الكلية "ص91"، القواعد الفقهية للندوي "ص356"، الاستدلال باليقين في مباحث العام "ص31".

## التمهيد

### في تعريف الأمر والنهي

#### المطلب الأول

#### تعريف الأمر لغة واصطلاحاً

المسألة الأولى: تعريفه لغة:

ذكر ابن فارس أن الهمزة والميم والراء أصول خمسة: الأمر من الأمور، والأمر ضد النهي، والأمر: النماء والبركة بفتح الميم، والمعلم، والعجب<sup>(١)</sup>.

أما الواحد من الأمور، فمنه قولك: أمر رضيعته، أمر فلان مستقيم<sup>(٢)</sup>.

وأما الأمر ضد النهي، فمنه قولك: افعل كذا، وقولهم: لي عليك أَمْرَة مطاعة، أي لي عليك أن آمرك مرة واحدة فتطيعني<sup>(٣)</sup>.

والأمر: النماء والبركة، ومنه أمر بنو فلان أي كثروا، وامرأة أَمْرَة أي مباركة على زوجها، ومُهمرة مأمورة، أي نتوج ولود<sup>(٤)</sup>.

والأمر يأتي بمعنى المعلم: ومنه أمارة ما بيني وبينك، أي علامة... والأمر: الراية<sup>(٥)</sup>.

والأمر يأتي بمعنى العجب، فيقال: أمر وإمر أي عجب منك، كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً إِمْرًا﴾

[الكهف: 71] أي جئت شيئاً عجباً من المنكر<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: مقاييس اللغة (١/١٣٧).

(٢) مقاييس اللغة "137/1"، لسان العرب "102/1-104"، المصباح المنير "ص22".

(٣) مقاييس اللغة (١/١٣٧).

(٤) مقاييس اللغة "137/1"، لسان العرب "105/1"، المفردات في غريب القرآن "ص25".

(٥) مقاييس اللغة "139/1"، لسان العرب "106/1".

(٦) مقاييس اللغة "139/1"، المفردات في غريب القرآن "ص25".

والموافق من هذه المعاني للمعنى الاصطلاحي المعنى الثاني وهو أن الأمر ضد النهي.

ويطلق لفظ الأمر على شيئين:

الأول: على طلب الفعل، كقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ....﴾ [طه: 132]، وهذا الأمر يجمع على أوامر.

والثاني يطلق على الفعل والحال والشأن كقوله تعالى: ﴿.... وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ.....﴾ [آل عمران: 159] وهذا يجمع على أمور<sup>(١)</sup>.

ولا شك أن المعنى الأول هو الموافق للمعنى الاصطلاحي.

#### المسألة الثانية: تعريفه اصطلاحاً:

اختلف الأصوليون في تعريفه على أقوال كثيرة نذكر بعضاً منها.

**التعريف الأول:** عرفه إمام الحرمين بأنه: «القول المقتضي بنفسه طاعة المأمور بفعل المأمور به»<sup>(٢)</sup>.

شرح التعريف:

قوله: «القول»: كالجنس في التعريف.

قوله: «المقتضي بنفسه... إلخ»: يفصل الأمر عن غيره من أقسام الكلام، وقوله: «بنفسه» احتراز عن الصيغة فإنها -

عندهم<sup>(١)</sup> لا تقتضي الطاعة بنفسها، وإنما هي دالة على الطلب القائم بالنفس ومشعرة به، فهي لا تقتضي الطاعة بنفسها، بل التوقيف أو الاصطلاح.

(١) انظر: المفردات في غريب القرآن "ص24"، المصباح المنير "ص21".

(٢) البرهان "1/151"، وقريب منه تعريف شيخه الباقلاني في التقريب والإرشاد الصغير "5/2" حيث قال: «ومعنى وصفه إنه أمر: أنه القول المقتضي به الفعل من المأمور على وجه الطاعة»، وتعريف تلميذه الغزالي في المستصفى "61/2" حيث قال: «وحد الأمر أنه القول المقتضي طاعة المأمور بفعل المأمور به.»

وقوله: «طاعة»: فصل له عن الدعاء والالتماس، إذ أنهما لا يقتضيان الطاعة<sup>(٢)</sup>.

**التعريف الثاني:** عرفه القاضي أبو يعلى بأنه: «استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه»<sup>(٣)</sup>.

شرح التعريف:

قوله: «استدعاء»: يخرج الخبر، فإنه لا استدعاء فيه، والاستدعاء هو الطلب، وهو جنس يشمل الأمر والنهي والدعاء والالتماس.

وقوله: ب «القول»: القول: «هو اللفظ المستعمل سواء كان مفرداً أو مركباً»<sup>(٤)</sup>، والمراد به هنا: اللفظ المستعمل المركب؛ لأن مدلول الأمر مركب، وبهذا القيد يخرج الرموز والإشارات، فإنها ليست أمراً حقيقة، وإنما يطلق عليها الأمر مجازاً.

(١) وهذا بناء على رأي أكثر الأشاعرة أن الأمر حقيقة في الطلب القائم بالنفس، وأما الصيغة فهي دالة عليه ومشعرة به فهو مجاز في الصيغة من باب إطلاق اسم المدلول على الدال. بينما ذهب بعضهم إلى أن الأمر حقيقة في اللفظ اللساني، ولا يطلق على المعنى القائم بالنفس إلا على سبيل المجاز، وهذه المسألة من المسائل الكلامية، وهي أليق بمسائل العقيدة، وإنما أردت التنبيه على ارتباطها بتعريف الأمر. انظر: المستصفى "62/2"، المحصول "24/2" وما بعدها، شرح تنقيح الفصول "ص126"، رفع الحاجب "490/2-491"، البحر المحيط "347/2".

(٢) انظر: البرهان "151/1".

(٣) العدة "157/1" وقريب منه تعريف ابن عقيل في الواضح "103/1" حيث قال: «استدعاء الأعلى الفعل بالقول ممن هو دونه»، ومثله ابن السمعاني في قواطع الأدلة "90/1".

(٤) أصول الفقه لأبي النور زهير "313/2".

وقوله: «من هو دونه»: فيه اشتراط علو رتبة الأمر على المأمور<sup>(١)</sup>، وذلك يخرج: طلب المساوي - وهو الالتماس - ويخرج: طلب الأدنى - وهو السؤال -، فإنهما ليسا بأمر<sup>(٢)</sup>.

**التعريف الثالث:** عرفه أبو الخطاب بأنه: «استدعاء الفعل بالقول على سبيل الاستعلاء»<sup>(٣)</sup>.

شرح التعريف:

قوله: «استدعاء»، الاستدعاء هو الطلب، وهو جنس يشمل الأمر والنهي والدعاء والالتماس.

قوله: «الفعل»: يخرج النهي وغيره من أقسام الكلام.

وقوله: «على جهة الاستعلاء»: الاستعلاء هو أن يجعل الأمر نفسه في مرتبة أعلى من رتبة المأمور، وإن لم يكن ذلك هو الواقع<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: العدة "157/1"، والعلو هو: أن يكون الأمر أعلى رتبة من المأمور، انظر: البحر المحيط "347/2"، وهذا التعريف مبني على اعتبار العلو دون الاستعلاء كما هو اختيار أبي يعلى وأبي إسحاق الشيرازي وابن السمعاني وابن عقيل، ونسب إلى أكثر المعتزلة وأكثر الحنابلة، وفي المسألة أقوال ثلاثة أخرى، وهي: الأول اعتبارهما جميعاً أي العلو والاستعلاء، والثاني: عدم اعتبارهما جميعاً، والثالث: اعتبار الاستعلاء دون العلو، انظر في هذه المسألة: المعتمد "43/1"، العدة "157/1"، التمهيد "124/1"، شرح اللمع "191/1"، التبصرة "ص17"، قواطع الأدلة "90/1"، الواضح "103/1"، المحصول "30/2"، الإحكام "137/2"، روضة الناظر "594/2"، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد "62/2"، البحر المحيط "346/2"، شرح الكوكب المنير "12/3".

(٢) انظر: العدة "157/1".

(٣) التمهيد "66/1"، وهو تعريف ابن قدامة في روضة الناظر "594/2"، وشيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى "120/20"، وقريب منه عرفه الرازي في المحصول "17/2" حيث قال: «هو طلب الفعل بالقول على سبيل الاستعلاء»، والآمدي في الإحكام "140/2" حيث قال: «الأمر طلب الفعل على جهة الاستعلاء»، وابن الحاجب في المنتهى "ص89" حيث قال: «اقتضاء فعل غير كف على جهة الاستعلاء»، والصفي الهندي في نهاية الوصول "823/3" حيث قال: «الأمر هو اللفظ الدال على طلب الفعل بالوضع على جهة الاستعلاء».



وهذا القيد يخرج استدعاء الفعل على وجه الالتماس أو الدعاء أو نحوهما؛ إذ ليس فيهما استعلاء<sup>(٢)</sup>.

والأولى في هذه التعريفات: التعريف الأخير مع أنه لم يسلم من الاعتراضات، ويمكن إضافة بعض القيود عليه، فيقال:

«استدعاء الفعل غير الكف بالقول أو ما يقوم مقامه على وجه الاستعلاء». وذلك حتى يخرج بقيد "غير الكف" النهي؛

لأن النهي طلب فعل، وهو فعل الكف<sup>(٣)</sup>.

ويدخل بقيد: «أو ما يقوم مقامه» غير القول كالإشارة والرمز<sup>(٤)</sup>

### المطلب الثاني تعريف النهي

#### المسألة الأولى: تعريفه لغة:

النهي في اللغة: المنع، يقال: نهيت الرجل عن الأمر، أنهاه نهياً، والنهي: العقل، وهو جمع نهي؛ لأنه ينهى عن الجهل<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو علي القالي<sup>(٦)</sup>: «قال الخليل: النهي: خلاف الأمر، تقول:

نهيت عنه، وفي لغة نھوته عنه»...<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: نفائس الأصول "1124/3"، الإيجاج "6/2"، البحر المحيط "347/2"، أصول الفقه لأبي النور زهير "310/2"، وهذا التعريف مبني على اعتبار الاستعلاء دون العلو، وإليه ذهب أبو الحسين البصري في المعتمد "43/1"، وأبو الخطاب في التمهيد "124/1"، وابن قدامة في روضة الناظر "594/2"، والآمدي في الإحكام "140/2"، وابن الحاجب كما في مختصره مع شرح العضد "162/2" وغيرهم .

(٢) انظر: الإحكام "140/2".

(٣) انظر: شرح العضد "164/2"، الإيجاج "5-4/2"، نهاية السؤل "378/2".

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة "349/2".

(٥) جمهرة اللغة "83/3".

(٦) هو: أبو علي إسماعيل بن القاسم بن هارون البغدادي، القالي، نسبة إلى قرية "قاليقالا" بإقليم أرمينية، كان أحفظ أهل زمانه للغة والشعر ونحو البصريين، من مصنفاته: كتاب الأمالي في الأدب، البارع في اللغة، المقصور والممدود، وتفسير السبع الطوال، توفي سنة 356هـ.

انظر ترجمته في: وفيات الأعيان "226/1"، إنباه الرواة "204/1"، سير أعلام النبلاء "45/16"، بغية الوعاة "453/1".

وقال الراغب الأصفهاني: «النهي الزجر عن الشيء، قال تعالى:

﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى (٩) عَبْدًا إِذَا صَلَّى (١٠)﴾ [العلق: 9-10]، وهو من حيث المعنى لا فرق بين أن يكون

بالقول أو بغيره وما كان بالقول فلا فرق بين أن يكون بلفظة: افعل نحو: اجتنب كذا، أو بلفظة لا تفعل، ومن حيث

اللفظ هو قولهم: لا تفعل كذا؛ فإذا قيل: لا تفعل كذا، فنهى من

حيث اللفظ والمعنى جميعاً نحو: ﴿... وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ...﴾ [البقرة: 35]، ولهذا قال: ﴿... مَا نَهَاكُمَا

رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ...﴾ [الأعراف: 20]...»<sup>(٢)</sup>.

#### المسألة الثانية: تعريفه اصطلاحاً:

وأما النهي اصطلاحاً: فنظراً لأن النهي يقابل الأمر، ويشترك معه في كثير من المسائل، فقد اكتفى أكثر الأصوليين بما قيل

في الأمر عن إعادته في النهي.

قال الآمدي: «اعلم أنه لما كان النهي مقابلاً للأمر، فكل ما قيل في حد الأمر على أصولنا وأصول المعتزلة من المزيف

والمختار، فقد قيل في مقابله في حد النهي، ولا يخفى وجه الكلام فيه»<sup>(٣)</sup>.

وقال الشيرازي: «النهي يقارن الأمر في عامة أحكامه، ويفارقه في البعض؛ لأن النهي أمر بالترك، كما أن الأمر أمر

بالفعل»...<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن قدامة: «اعلم أن ما ذكرناه من الأوامر تتضح به أحكام النواهي؛ إذ لكل مسألة من الأوامر وزان من النواهي،

وعلى العكس»...<sup>(١)</sup>.

(١) البارع في اللغة "ص154".

(٢) المفردات في غريب القرآن "ص507".

(٣) الإحكام "230/2".

(٤) شرح اللمع "291/1".

وقال إمام الحرمين: «اعلم -وفقك الله- أن أكثر ما ذكرناه في أحكام الأوامر يتحقق في النواهي على ضد الأوامر، فإذا قلنا: حقيقة الأمر اقتضاء الطاعة بفعل المأمور به، فحقيقة النهي: اقتضاء الطاعة بترك المنهي عنه...»<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا فقد عرف النهي بتعريفات على وزان تعريفات الأمر، منها:

**التعريف الأول:** عرفه الباقلاني: «هو القول المقتضى به ترك الفعل»<sup>(٣)</sup>.

**التعريف الثاني:** عرفه أبو الحسين البصري بأنه: «قول القائل لغيره "لا تفعل" على جهة الاستعلاء»<sup>(٤)</sup>.

**التعريف الثالث:** عرفه السمعاني بقوله: «استدعاء ترك الفعل بالقول لمن هو دونه»<sup>(٥)</sup>.

**التعريف الرابع:** عرفه ابن الحاجب بقوله: «اقتضاء كف عن فعل على جهة الاستعلاء»<sup>(٦)</sup>.

ولعل أقرب التعريفات أن يقال: «هو اللفظ الدال على طلب الكف أو ما يقوم مقامه على وجه الاستعلاء»<sup>(٧)</sup>.

شرح التعريف:

قوله: «اللفظ» جنس في التعريف.

(١) روضة الناظر "652/2".

(٢) التلخيص "470/1"، وسبقه إلى هذا شيخه الباقلاني حيث قال في التقريب والإرشاد الصغير "317/2": «اعلموا -رحمكم الله- أن أكثر ما ذكرناه في أحكام الأوامر يدل -إذا تأمل- على أحكام نقيضه من النهي، فيجب التنبه عليه من باب الأمر.»

(٣) التقريب والإرشاد الصغير "317/2"، وبمثله عرفه تلميذه إمام الحرمين في التلخيص "470/1"، والغزالي في المستصفى "411/1".

(٤) المعتمد "168/1"، وبمثله عرفه أبو الخطاب في التمهيد "360/1".

(٥) قواطع الأدلة "251/1"، وقريباً منه عرفه الشيرازي في شرح اللمع "291/1".

(٦) مختصر منتهى الوصول والأمل "685/1".

(٧) هذا التعريف ومحترازاته مستفاد من تعريف الأمر عند صفى الدين الهندي؛ انظر: نهاية الأصول "823/3"، وانظر: تعريفات أخرى للنهي في: العدة "425/2"، الواضح "14/1"، شرح مختصر الروضة "429/2"، جمع الجوامع بشرح المحلى "390/1"، أصول السرخسي "79/1"، كشف الأسرار "524/1"، مفتاح الوصول "ص31"، البحر المحيط "426/2"، شرح الكوكب المنير "77/3".

وقوله: «الدال على طلب الكف»: احتز به عن المهمل؛ لأنه لا دلالة فيه، والخبر وما يشبهه مما ليس فيه طلب، وعن الأمر ونحوه مما فيه طلب فعل.

وقوله: «أو ما يقوم مقامه» فيدخل في التعريف الإشارات والرموز الدالة على النهي.

وقوله: «على وجه الاستعلاء»: احتز به من الدعاء والالتماس ونحوهما مما لا استعلاء فيه<sup>(١)</sup>.

## المبحث الأول

### اقتضاء الأمر الوجوب

هذه المسألة من أشهر مسائل أصول الفقه في باب الأمر، ويعبر عنها بما ذكرناه، وبعضهم يعبر عنها بـ «دلالة صيغة افعل»<sup>(٢)</sup>.

### تحرير محل النزاع:

1. ذكر الأصوليون أن صيغة الأمر ترد لمعان متعددة ومتباينة، وقد حصرها بعضهم في ثمانية عشر معنى، وأوصلها آخرون إلى أكثر من ثلاثين معنى، ومن المعاني التي ذكروها، الإيجاب، والندب، والتأديب، والإرشاد، والإباحة، والامتنان، والإكرام، والتهديد، والإنذار، والتسخير، والتعجيز، والإهانة، والدعاء، والتمني، والاحتقار<sup>(٣)</sup>. وقد نبه بعض الأصوليين إلى أن هذه المعاني إنما تتميز عن بعض بما يحتف بصيغة الأمر من قرائن وصلات تعين المراد، قال

(١) انظر: نهاية الوصول "823/3".

(٢) وما يقوم مقامها كاسم فعل الأمر، وكالمضارع المجزوم بلام الأمر، وإنما خص الأصوليون هذه الصيغة بالذكر لكثرة استعمالها في الكلام، انظر: البحر المحيط "357-356/2"، التمهيد للإسنوي "ص267".

(٣) انظر: المحصول "41-39/2"، روضة الناظر "598-597/2"، نهاية الوصول "852-846/3"، كشف الأسرار للبخاري "255-254/1"، الإبهاج "22-17/2"، نهاية السؤل "250-246/2"، البحر المحيط "363-357/2"، التحرير "2201-2184/5"، شرح الكوكب المنير "38-17/3".

الزركشي: «أقسام الأوامر كثيرة لا تكاد تنضب كثرة، وكلها تعرف بمخارج الكلام وسياقه، وبالدلائل التي يقوم عليها»<sup>(١)</sup>.

ولأجل هذا فإنه لا خلاف بين الأصوليين في أن صيغة "افعل" ليست حقيقة في جميع المعاني التي يمكن أن ترد لها، وذلك لأن أكثرها لم يستفد من الصيغة نفسها، بل من القرائن المختلفة بها<sup>(٢)</sup>.

2. أنه لا خلاف في أن صيغة «افعل» إذا احتف بها قرينة تدل على المراد بها حملت على ما تدل عليه القرينة، وإنما الخلاف في الصيغة المطلقة المجردة عن القرائن.

قال الطوفي: «اعلم أن الأمر إما أن يكون مقترناً أو مجرداً، فإن كان مقترناً بقرينة تدل على أن المراد به الوجوب أو الندب أو الإباحة حمل على ما دلت عليه القرينة»<sup>(٣)</sup>.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وإن كان بعض الناس ينازع في الأمر المطلق: هل يفيد الإيجاب أم لا؟ فلم يناع في أنه إذا بُيِّن في الأمر أنه للإيجاب يجب طاعته، ولا أنه إذا صرح ابتداءً بالإيجاب تجب طاعته، ولكن نزاعهم في مراده بالأمر المطلق، هل يعلم به أنه أراد به الإيجاب؟ فهذا نزاع في العلم بمراده، لا نزاع في وجوب طاعته فيما أراد به الإيجاب، فإن ذلك لا يناع فيه إلا مكذب به»<sup>(٤)</sup>.

وقال الإسنوي: «الصيغة تفيد الوجوب إجماعاً عند انضمام القرينة إليها»<sup>(٥)</sup>.

(١) البحر المحيط "364/2"، وانظر: القرائن عند الأصوليين، للدكتور محمد المبارك "549/2".

(٢) انظر: المحصول "41/2"، نهاية الوصول "852/3"، كشف الأسرار "255/1"، الإبهاج "22/2"، نهاية السؤل "251/2"، البحر المحيط "264/2"، القرائن عند الأصوليين "551/2".

(٣) شرح مختصر الروضة "365/2".

(٤) درء تعارض العقل والنقل "53-54".

(٥) نهاية السؤل "255/2".

## الأقوال في المسألة:

لقد اختلف الأصوليون في هذه المسألة اختلافاً كبيراً، وكثرت فيها الأقوال، حتى أصبحت من أكثر المسائل أقبالاً، وقد أوصلها بعضهم إلى خمسة عشر قولاً<sup>(١)</sup>، وسنكتفي بأشهرها، وهي خمسة:

**القول الأول:** أن صيغة الأمر المطلق المجرد عن القرائن تقتضي الوجوب، وهو قول الجمهور<sup>(٢)</sup>، وإليه ذهب أكثر الحنفية<sup>(٣)</sup>، والمالكية<sup>(٤)</sup>، والحنابلة<sup>(٥)</sup>، والشافعية<sup>(٦)</sup>، وبعض المعتزلة<sup>(٧)</sup>، وحكاها المرداوي عن جمهور الفقهاء<sup>(٨)</sup>.

**القول الثاني:** أنه يقتضي الندب، وهذا قول كثير من المتكلمين<sup>(٩)</sup>، وبه قال بعض المالكية<sup>(١٠)</sup>، ونقله الغزالي والآمدي عن الشافعي<sup>(١١)</sup>، وحكاها الشيرازي عن بعض الشافعية<sup>(١٢)</sup>، وهو رواية مخرجة عن أحمد<sup>(١٣)</sup>، وإليه ذهب أبو هاشم ومن تبعه تبعه من المعتزلة<sup>(١٤)</sup>.

(١) كما فعل ابن اللحام في القواعد والفوائد الأصولية "549/2".

(٢) انظر: قواطع الأدلة "92/1"، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد "164/2"، بيان المختصر "21/2"، التعبير "2202/5"، شرح الكوكب المنير "39/3".

(٣) انظر: أصول الجصاص "283/1"، أصول السرخسي "16/1"، جامع الأسرار "159/1"، بذل النظر "ص59"، المغني للخبازي "ص31"، فواتح الرحموت "373/1".

(٤) انظر: إحكام الفصول "79/1"، شرح تنقيح الفصول "ص127"، تحفة المسؤول "19/3"، رفع النقاب "453/2"، نشر البنود "121/1".

(٥) انظر: العدة "224/1"، التمهيد "145/1"، الواضح "240/2"، روضة الناظر "604/2"، أصول ابن مفلح "661/2"، المسودة "ص5"، شرح مختصر الروضة "365/2"، التعبير "2202/2"، القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام "549/2"، شرح الكوكب المنير "39/3".

(٦) انظر: التقريب والإرشاد الصغير "47/2"، البرهان "162-163/1"، التبصرة "ص26"، شرح اللمع "206/1"، قواطع الأدلة "92/1"، المنحول "ص105"، المستصفى "419/1"، المحصول "44/2"، الأحكام "162/2"، نهاية الوصول "854/3"، الإبهاج "22/2"، البحر المحيط "365/2".

(٧) اختاره أبو الحسين البصري وأبو علي الجبائي في أحد قوليه، انظر: المعتمد "50/1".

(٨) انظر: التعبير "2202/5".

القول الثالث: أنه يقتضي الإباحة، وهذا القول حكاه كثير من الأصوليين من غير أن ينسب إلى أحد<sup>(٧)</sup>، ونسبه الجويني إلى بعض المعتزلة<sup>(٨)</sup>، كما نسبه السرخسي إلى بعض أصحاب مالك<sup>(٩)</sup>.

---

(١) انظر: المستصفى " 426/1"، البحر المحيط 2/367.

(٢) انظر: إحكام الفصول " 83-84/1"، رفع النقاب عن تنقيح الشهاب " 2/976.

(٣) انظر: المستصفى " 426/1"، والإحكام للآمدي " 2/162"، وقال الإسنوي في التمهيد "ص 267": «إنه وجه للشافعي».

(٤) انظر: التبصرة "ص 27".

(٥) انظر: التمهيد لأبي الخطاب " 147/1"، المسودة "ص 5، 6".

(٦) انظر: المعتمد " 51/1"، البرهان " 158/1"، نهاية الوصول " 3/855.

(٧) انظر: المعتمد " 57/1"، العدة " 229/1"، قواطع الأدلة " 94/1"، بذل النظر "ص 59"، روضة الناظر " 2/604"، البحر المحيط " 2/368.

(٨) انظر: البرهان " 158/1"، التلخيص " 263/1.

(٩) أصول السرخسي " 16/1.

القول الرابع: أن الأمر المطلق موضوع للقدر المشترك بين الوجوب والندب - وهو الطلب - أي ترجيح الفعل على

الترك<sup>(١)</sup>، وهذا القول ينسب إلى أبي منصور الماتريدي<sup>(٢)</sup>، ومشايخ سمرقند من الحنفية<sup>(٣)</sup>.

القول الخامس: التوقف في كونه للندب أو الوجوب حتى يرد الدليل ببيان المراد منه.

وإليه ذهب أبو الحسن الأشعري<sup>(٤)</sup>، وبه قال القاضي الباقلاني<sup>(٥)</sup>، واختاره الجويني<sup>(٦)</sup>، والغزالي<sup>(٧)</sup>، وصححه الآمدي<sup>(٨)</sup>.

الاستدلال باليقين في هذه المسألة:

استدل باليقين كل من أصحاب القولين الثاني والثالث وهم القائلون أنه يقتضي الندب، والإباحة.

أولاً: أصحاب القول الثاني القائلون أنه يقتضي الندب:

وكان استدلالهم باليقين على أوجه عدة منها:

---

(١) بمعنى أنه تحمل عليهما معاً - الوجوب والندب - ولا تصرف إلى أحدهما إلا بقرينة، كما لا تحمل على غيرهما من

المعاني المجازية إلا بقرينة مبينة للمعنى المراد. انظر: القرائن عند الأصوليين، للدكتور محمد المبارك "554-553/2".

(٢) انظر: كشف الأسرار "220/1"، تيسير التحرير "341/1"، وانظر: نهاية الوصول "856/3"، الإبهاج "23/2"، شرح الكوكب المنير "42/3".

(٣) ميزان الأصول "207/1"، تيسير التحرير "341/1"، التقرير والتحبير "304/1".

(٤) انظر: شرح اللمع "206/1"، البرهان "157/1"، الإحكام "163/2"، نهاية الوصول "856/3".

(٥) التقرير والإرشاد الصغير "27/2"، "34".

(٦) البرهان "157/1".

(٧) المستصفى "136/3".

(٨) الإحكام له "163/2".



الوجه الأول: أنه لا بد من تنزيل الأمر على أقل ما يشترك فيه الوجوب والندب، وهو طلب الفعل واقتضاؤه، فإن فعله خير من تركه، وهذا القدر المشترك بينهما معلوم مقطوع به قد تيقنا منه، أما لزوم العقاب بترك فعل المأمور به فغير مقطوع به، بل مشكوك فيه فيتوقف فيه حتى يرد دليل من خارج<sup>(١)</sup>.

قال السرخسي: «والذين قالوا بالندب ذهبوا إلى أن الأمر لطلب المأمور به من المخاطب، وذلك يرجح جانب الإقدام عليه ضرورة،

وهذا الترجيح قد يكون بالإلزام، وقد يكون بالندب، فيثبت أقل الأمرين؛ لأنه المتيقن به حتى يقوم الدليل على الزيادة»<sup>(٢)</sup>.

وعبر الغزالي عن هذا الوجه من الاستدلال بقوله: «... أنه لا بد من تنزيل قوله: «افعل»، وقوله: «أمرتكم» على أقل ما يشترك فيه الوجوب والندب، وهو طلب الفعل واقتضاؤه، وأن فعله خير من تركه، وهذا معلوم، وأما لزوم العقاب بتركه فغير معلوم، فيتوقف فيه»<sup>(٣)</sup>.

الوجه الثاني: أن المندوب داخل في الواجب بناء على أن المندوب ما فعله خير من تركه، غير أن المندوب لا يلام على تركه، والواجب ليس كذلك، فيجب تنزيل الأمر على المندوب لكونه متيقناً.

قال الآمدي: «المندوب ما فعله خير من تركه، وهو داخل في الواجب، فكل واجب مندوب، وليس كل مندوب واجباً؛ لأن الواجب ما يلام على تركه، والمندوب ليس كذلك، فوجب جعل الأمر حقيقة فيه لكونه متيقناً»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: روضة الناظر "605-605/2"، المذهب في علم أصول الفقه المقارن، للدكتور عبد الكريم النملة "1344/3".

(٢) أصول السرخسي "17/1".

(٣) المستصفى "427/1"، وقريباً منه ذكره الباقلاني في التقريب والإرشاد الصغير "39/2"، والباقي في إحكام الفصول "85-84/1".

(٤) الإحكام "190/2".

وقال صفى الدين الهندي: «أن المندوب داخل في الواجب بناء على أن المندوب ما فعله خير من تركه، فحينئذ يكون كل واجب مندوباً من غير عكس، فوجب جعل الأمر حقيقة في المندوب؛ لكونه متيقناً»<sup>(١)</sup>.

الوجه الثالث: أن الأمر طلب، والطلب يدل على حسن المطلوب لا غير، والمندوب حسن فيصح طلبه، وما زاد على ذلك وهو وجوب العقاب بالترك لا يدل عليه مطلق الأمر، ولا يلزم منه، فنبقى على المتيقن، وهو النذب<sup>(٢)</sup>.

وقد نقل الزركشي عن الأستاذ أبي منصور<sup>(٣)</sup> قوله: «هو قول المعتزلة؛ لأن عندهم أن الأمر يقتضي حسن المأمور به، وقد يكون الحسن واجباً، وقد يكون ندباً، وكونه ندباً يقين، وفي وجوبه شك فلا يجب إلا بدليل»<sup>(٤)</sup>.

وقد أوضح الشيرازي ذلك بقوله: «إن الأمر عندهم يقتضي الإرادة، فإذا صدر عن الحكيم - وهو الله سبحانه وتعالى ومن يخبر عنه من الرسل - اقتضى حسن المأمور به، والحسن ينقسم إلى واجب وندب، فيحمل على ما يقتضيه الاسم، وهو النذب، ولا يحمل على ما زاد على ذلك إلا بدليل»<sup>(٥)</sup>.

وبقوله أيضاً: «واحتج المعتزلة: بأن الأمر من الحكيم يقتضي حسن المأمور به؛ إذ لا يجوز أن يريد الإباحة في دار التكليف، وحسنه لا يقتضي أكثر من النذب، وأما الزيادة على ذلك فلا تقتضيه؛ فحملناه على أدنى ما يقتضيه اللفظ»<sup>(٦)</sup>.

(١) نهاية الوصول " 909/3

(٢) انظر: روضة الناظر " 605/2.

(٣) هو: أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي الإسفراييني الشافعي، الأصولي الماهر المفسر الأديب، له مصنفات منها: التحصيل، والفصل، كلاهما في أصول الفقه، الفرق بين الفرق، شرح المفتاح لابن القاص، وغيرها توفي سنة 423هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان " 238/3، سير أعلام النبلاء " 572/17، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي " 238/3، بغية الوعاة " 105/2.

(٤) انظر: البحر المحيط " 367/3-368.

(٥) شرح اللمع " 206/1.

قال أبو الخطاب: «احتج من قال: إن الأمر حقيقة في الندب بأشياء منها: أن الأمر من الحكيم يقتضي حسن المأمور به، وحسنه لا يقتضي وجوبه، بدليل النوافل والمباحات فإنها حسنة وليست واجبة، فصار الوجوب صفة زائدة على حسن الشيء، فحملناه على أقل ما يقتضيه الأمر، ولم نحمله على الزيادة»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو الحسين البصري في معرض الاستدلال لهم:

«فإذا قال القائل لغيره: افعل، أفاد ذلك أنه يريد منه الفعل، فإن كان القائل لغيره حكيماً، وجب كون الفعل على صفة زائدة على حسنه يستحق لأجلها المدح إذا كان المقول له في دار التكليف، وجاز أن يكون واجباً، وجاز أن لا يكون واجباً، بل يكون ندباً، فإذا لم يدل الدلالة على وجوب الفعل وجب نفيه، والاقتصار على التحقق، وهو كون الفعل ندباً يستحق فاعله المدح»<sup>(٣)</sup>.

الوجه الرابع: وقد عبر عنه ابن قدامة بقوله: «لأن الشارع يأمر بالمندوبات والواجبات معاً، فعند وروده يحتمل الأمرين معاً، فيحمل على اليقين»<sup>(٤)</sup>.

### الموقف من هذا الدليل:

ناقش الأصوليون هذه الأوجه من الاستدلال باليقين بعدة اعتراضات:

أولاً: نوقش الوجه الأول بما يلي:

١. أن هذا إثبات للغة بالقياس والاستدلال، ومن المعلوم أن

اللغة إنما تثبت بالنقل دون ذلك، فلا سبيل لكم إلى تصحيح هذا لعدم النقل عن أهل اللغة<sup>(١)</sup>

(١) التبصرة "ص33

(٢) التمهيد "169/1".

(٣) المعتمد 51/1"، وانظر: التقريب والإرشاد الصغير "39/2"، قواطع الأدلة "93/1".

(٤) روضة الناظر "605/2"

٢. أنه لو وجب تنزيل الألفاظ على الأقل المتيقن - كما زعمتم - لوجب تنزيل صيغة الأمر على الإباحة والإذن؛ لأن ذلك أقل ما يجب صرفها إليه، ولما لم يجب حملها على الإباحة بطل استدلالكم<sup>(٢)</sup>.
٣. أنه إنما يستقيم ما ذكرتموه أن لو ثبت كون الواجب ندباً وزيادة، فتسقط الزيادة المكون منها ويبقى الأصل، وليس كذلك، بل يدخل في حد الندب جواز تركه، وجواز ترك الفعل ليس موجوداً في الوجوب<sup>(٣)</sup>.
٤. ما ذكره السرخسي بقوله: «إن الأمر لما كان لطلب المأمور به، اقتضى مطلقه الكامل من الطلب؛ إذ لا قصور في الصيغة ولا في ولاية المتكلم، فإنه مفترض الطاعة بملك الإلزام»<sup>(٤)</sup>.
- ويوضحه التفتازاني بقوله: «أن الوجوب كمال الطلب، والأصل في الأشياء الكمال؛ لأن الناقص ثابت من وجه دون وجه، فمن جعله للإباحة أو الندب جعل النقصان أصلاً والكمال عارضاً، وهو قلب المعقول»<sup>(٥)</sup>.
٥. أن الأمر لا يخلو إما أن يكون حقيقة في الإيجاب خاصة، فعند الإطلاق يحمل على حقيقته، أو يكون حقيقة في الإيجاب والندب جميعاً، فيثبت لمطلقه الإيجاب؛ لتضمنه الندب والزيادة، لا يجوز أن يقال: هو للندب حقيقة وللإيجاب مجازاً؛ لأن هذا يؤدي إلى تصويب قول من قال: إن الله لم يأمر بالإيمان ولا بالصلاة، وبطلان هذا لا يخفى على ذي لب<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: التقريب والإرشاد الصغير "40/2-41"، إحكام الفصول "85/1"، المستصفى "427/1"، القرائن عند الأصوليين "571/2".

(٢) نفس المراجع والصفحات .

(٣) انظر: التقريب والإرشاد الصغير "40/2-41"، إحكام الفصول "85/1"، المستصفى "427/1"، روضة الناظر "611/2".

(٤) أصول السرخسي "17/1"، وانظر: كشف الأسرار "261/1".

(٥) التلويح إلى كشف حقائق التنقيح، لسعد الدين التفتازاني "436/1".

(٦) التلويح إلى كشف حقائق التنقيح، لسعد الدين التفتازاني "436/1".

٦. أن ما قالوه يبطل بلفظ العام فإنه يتناول الثلاثة فما فوق ذلك، ثم عند الإطلاق لا يحمل على المتيقن، وهو الأقل، وإنما يحمل على الجنس لتكثير الفائدة به، وكذا صيغة الأمر<sup>(١)</sup>.

٧. أنه لو لم يكن في القول بما قالوا إلا ترك الأخذ بالاحتياط لكان ذلك كافياً في وجوب ترك ما ذهبوا إليه والمصير إلى قول من يرى أن الأمر المطلق يقتضي الوجوب؛ لأن المكلف بفعله المندوب يستحق الثواب ولا يستحق بتركه للعقاب، والواجب يستحق بفعله الثواب، ويستحق بتركه العقاب، فالقول بأن مقتضى مطلق الأمر الإيجاب فيه معنى الاحتياط من كل وجه<sup>(٢)</sup>.

٨. أن هذا الاستدلال وهو أن الندب هو المتيقن؛ لأنه أقل الأمرين، فيحمل عليه الأمر المطلق، استدلال عقلي، وهو معارض بأدلة القائلين بحمله على الوجوب، وهي أدلة نقلية من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة وإجماع أهل اللغة والعرف، وإذا تعارض الدليل النقل مع الدليل العقلي، فإنه يقدم الدليل النقل، خاصة في مسألة لغوية كهذه المسألة<sup>(٣)</sup>.  
ثانياً: نقش الوجه الثاني من الاستدلال باليقين بما يأتي:

١. أن ما ذكرتموه من أن المندوب داخل في الواجب؛ لأن كل واجب مندوب، وليس كل مندوب واجباً؛ لأن الواجب ما يلام على تركه بخلاف المندوب فوجب حمل الأمر المطلق على الندب، لكونه متيقناً، بأن ذلك غير مسلم، بل لا يخرج عن دائرة الظن، ولا يعد يقيناً، ومسألتنا هذه مما يطلب فيها القطع لا الظن<sup>(٤)</sup>.

٢. منع كون المندوب داخلياً في الواجب؛ وهذا لأن جواز الترك معتبر فيه، وهو ينافي ماهية الوجوب، فكيف يكون داخلياً فيه<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: أصول السرخسي "17/1".

(٢) نفس المرجع والصفحة .

(٣) انظر: روضة الناظر "610/2"، المهذب في علم أصول الفقه المقارن "1345/3".

(٤) انظر: الإحكام للآمدي "190/1"، نهاية الوصول "909/3".

(٥) نهاية الوصول "909/3".

٣. سلمنا ذلك، لكنه يقتضي أن يكون جعله حقيقة في رفع الحرج عن الفعل -الذي هو قدر مشترك بين المباح والمندوب والواجب- أولى لكونه متيقناً؛ فإن كل مندوب هو مما رفع الحرج عن فعله من غير عكس، فهو باطل وفقاً<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: نقش الوجه الثالث من الاستدلال باليقين بما يأتي:

١. أن هذه دعوى، وشرح لمذهبهم، وأنه لا يقتضي أكثر من ذلك، وليس قولهم في هذا إلا كقول من يقول في قوله: أوجبت عليك، أنه لا يقتضي أكثر من ذلك، فلا يحمله على الإيجاب<sup>(٢)</sup>.

٢. أن هذا القول مبني على مذهبهم -أي المعتزلة- وهو أن الأمر

يستلزم الإرادة خلافاً للأشاعرة الذين يرون عدم استلزام ذلك، أما أهل السنة والجماعة فالإرادة عندهم نوعان: قدرية كونية، وشرعية أمرية، فالله سبحانه يأمر بالطاعة وينهى عن المعاصي إرادة دينية شرعية، فإذا امتثل العبد اجتمع فيه إرادتان قدرية كونية، ودينية شرعية، وإذا لم يمتثل صار عاصياً بإرادة الله القدرية الكونية، والله تعالى لم يرد منه ذلك شرعاً ودينياً<sup>(٣)</sup>.

٣. ثم هذا يبطل بالنهي، فإنه يدل من الحكيم على كراهية المنهي عنه، وكراهيته لا تقتضي التحريم؛ لأنه قد يكره كراهية تنزيهه، ثم لم يحمل على أدنى ما تتناوله الكراهية، فبطل ما قالوه<sup>(٤)</sup>.

٤. أنه إن كان الأمر يقتضي حسن المأمور به، فهو يقتضي قبح ضده، ولا يمكنه ترك ضده إلا بفعل المأمور به، فوجب أن يكون واجباً<sup>(١)</sup>.

(١) نفس المرجع السابق، وانظر: الإحكام للآمدي "190/1".

(٢) التبصرة "ص34"، وفصله بشكل أوسع أبو الخطاب في التمهيد "170-169/1".

(٣) انظر: المعتمد "53-52/1"، ميزان الأصول للسمرقندي "ص289"، المستصفى "416-415/1"، منهاج السنة النبوية "30-29/2"، المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين، للدكتور محمد العروسي عبد القادر "ص118-127".

(٤) التبصرة "ص34"، وانظر: شرح اللمع "211/1"، التمهيد "170/1".

٥. أنه لو وجب تنزيل الألفاظ على الأقل المتيقن لوجب تنزيل هذا على الإباحة والإذن، إذ قد يقال: أذنت لك في كذا فافعله، فهو الأقل المشترك، أما حصول الثواب بفعله فليس بمعلوم، كلزوم العقاب بتركه، لا سيما على مذهب المعتزلة، والمباح -عندهم- حسن، ويجوز أن يفعله الفاعل لحسنه ويأمر به، وكذلك يلزم تنزيل صيغة الجمع على أقل الجمع، ولم يذهبوا إليه<sup>(٢)</sup>.

رابعاً: يمكن أن يناقش الوجه الرابع من الاستدلال باليقين بما يأتي:

١. أن أمر الله بالواجبات والنوافل يستدعي كمال الامتثال، وكمال الامتثال يقيناً يكون بحمل الأمر على الوجوب حتى يأتي دليل ينزله عن ذلك، بخلاف حمله على الندب فهو عمل بالظن<sup>(٣)</sup>.

٢. أن الاحتياط في الدين والبراءة من التكاليف يقيناً لا يكون بحمل الأمر على الندب، بل بحمله على الوجوب حتى يرد دليل ينزله عن ذلك<sup>(٤)</sup>.

٣. ما سبق من أجوبة عن الأوجه السابقة من الاستدلال.

ثانياً: أصحاب القول الثالث القائلين بأنه يحمل على الإباحة:

استدل أصحاب هذا القول بقولهم: إن الأمر لطلب وجود المأمور به، فينبغي تنزيل صيغته على الإباحة والإذن؛ لأنها أقل ما يجب صرفها إليه، فهي المتيقنة، فليكن الأمر حقيقة فيها، ويقف حملها على خصوصية الندب أو الوجوب على القرينة؛ لأنهما مشكوك فيهما، فلا يحمل عليهما بالشك<sup>(٥)</sup>.

(١) التبصرة "ص34"، وانظر: شرح اللمع "211/1"، التمهيد "170/1".

(٢) المستصفى "427/1".

(٣) انظر معنى هذه المناقشة في: أصول السرخسي "170/1".

(٤) انظر معنى هذه المناقشة في: المحصول للرازي "91/2".

(٥) انظر: المستصفى "421/1-422"، شرح مختصر الروضة "366/2"، التلويح "336/2-337"، كشف الأسرار للبخاري "261/1-262"، القرائن عند الأصوليين "572/2".

قال الغزالي: «وقال بعض الناس: يدل على رفع الحرج والإباحة؛ لأنه متردد بين الوجوب والندب، وهذا القدر مستيقن»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن قدامة: «وقال بعضهم: يقتضي الإباحة؛ لأنها أدنى الدرجات، فهي مستيقنة، فيجب حمله على اليقين»<sup>(٢)</sup>.

### الموقف من هذا الدليل:

نوقش هذا الاستدلال من عدة وجوه:

الوجه الأول: أن هذا الاستدلال إثبات للغة بالقياس والاستدلال، ولا يصح؛ لأن اللغة إنما تثبت بالنقل<sup>(٣)</sup>.

الوجه الثاني: أن هذا الاستدلال يخالف حقيقة الأمر؛ لأن الأمر استدعاء وطلب، والإباحة ليست طلباً ولا استدعاء، بل إذن له وإطلاق<sup>(٤)</sup>.

---

(١) المنحول "ص105".

(٢) روضة الناظر "604/2"، وانظر: المحصول لابن العربي "56/1".

(٣) انظر: المنحول "ص105"، كشف الأسرار للبخاري "261/1-262"، القرائن عند الأصوليين "572/2".

(٤) روضة الناظر "610/2".



الوجه الثالث: وعلى التسليم أن يكون موجب الأمر الإباحة، وأن الإباحة تدخل تحت حقيقة الطلب والاستدعاء، فلا بد أن يكون جانب إيجاد الفعل راجحاً على جانب الترك، وليس في الإباحة ذلك<sup>(١)</sup>.

قال الغزالي: «فإن قيل: بم تنكرون على من يحملة على الإباحة؛ لأنها أقل الدرجات، فهو مستيقن، قلنا هذا باطل من وجهين: أحدهما: أنه محتمل للتهديد والمنع، فالطريق الذي يعرف أنه لم يوضع للتهديد يعرف أنه لم يوضع للتخيير، الثاني: أن هذا من قبيل الاستصحاب لا من قبيل البحث عن الوضع، فإننا نقول: هل تعلم أن مقتضى قوله: افعل للتخيير بين الفعل والترك، فإن قال: نعم، فقد

باهت واخترع، وإن قال: لا، فتقول: فأنت شاك في معناه، فيلزمك التوقف، فيحصل من هذا أن قوله: افعل، يدل على ترجيح جانب الفعل على جانب الترك بأنه ينبغي أن يوجد، وقوله: لا تفعل يدل على ترجيح جانب الترك على جانب الفعل، وأنه ينبغي أن لا يوجد، وقوله: أبحث لك فإن شئت فافعل، وإن شئت فلا تفعل يرفع الترجيح»<sup>(٢)</sup>.

"1"

(١) انظر: كشف الأسرار "261/2-262"، القرائن عند الأصوليين "572/2".

(٢) المستصفى "422/1".

## المبحث الثاني

### اقتضاء الأمر التكرار

#### صورة المسألة:

إذا ورد أمر مطلق بفعل، فهل يقتضي ذلك فعله مرة واحدة، أو يقتضي تكرار الفعل؟

والمراد بتكرار الفعل: أن يوجب فعلاً، ثم آخر، فصاعداً<sup>(١)</sup>.

#### تحرير محل النزاع:

لتحرير محل النزاع لابد من التنبيه على الأمور الآتية:

١. الخلاف في هذه المسألة مقتصر على القائلين بأن الأمر المطلق يقتضي الإيجاب أو من توقف فيه دون من قال بأن الأمر يقتضي الندب أو الإباحة؛ لأن من ذهب إلى أن الأمر للوجوب يلزم من قوله أن يقال له: هل يخرج عن العهدة والإثم مرة أم لابد من التكرار، ومن قال بالندب أو الإباحة فهو مخير بين أن يأتي به مرة أو مرات؛ لأنه لا إثم في تركه، فضلاً عن ترك تكراره<sup>(٢)</sup>.

٢. لا خلاف بين الأصوليين أن صيغة الأمر لا تقتضي بمجرد

فعل مرات محصورة كمرتين أو ثلاث، بل الخلاف في المرة أو التكرار أو الوقف فيهما، فأما كونها تقتضي عدداً محصوراً فلا أحد يقول بذلك<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: ميزان الأصول للسمرقندي "230/1"، وتعليق المحقق الدكتور عبد الملك السعدي عليه .

(٢) كشف الأسرار للبخاري "282/1".

(٣) رفع الحاجب "511/2"، القرائن عند الأصوليين "588/2".

قال الباقلاني: «اعلموا أنه ليس في الأمة من يقول: إن معقول مطلقه يقتضي فعل مرّات محصورة بين اثنتين أو عشر أو غير ذلك، وإنما يجب أن يقال: إنه على الوقف والاحتمال على ما قلناه، وأن المعقول منه التكرار، أو فعل مرّة، وما عدا هذا باطل بإجماع»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عقيل: «ولا تختلف الأمة أنه لا يقتضي فعل مرّات محصورة، كمرتين أو ثلاث»...<sup>(٢)</sup>.

٣. لا خلاف بينهم أيضاً أنه إذا كان الأمر مقيداً بمرة واحدة، مثل قولك: أعط زيداً درهماً واحداً مرة واحدة أو مقيداً بمرّات، كقولك: أعط زيداً درهماً ثلاث مرّات، فإن الأمر في هاتين الحالتين يكون مقيداً لما قيد به من المرّة أو المرّات<sup>(٣)</sup>.

٤. أنه لا خلاف بينهم أن صيغة الأمر المطلق إذا احتفت بها قرائن تدل على التكرار بأنها تحمل عليه، وكذا إذا احتفت بها قرائن تدل على المرّة حملت عليها، وإنما الخلاف في صيغة الأمر المجردة عن القرائن الدالة على الوحدة والمرّة والتكرار<sup>(٤)</sup>.

قال الطوفي: «لو اقترن بالأمر قرينة تكرار غير الشرط أو قرينة مرّة واحدة وجب العمل بمقتضى القرينة»<sup>(٥)</sup>.

وقال التفّازاني: «لا خلاف في أن الأمر المقيد بقرينة العموم أو التكرار أو الخصوص والمرّة يفيد ذلك، وإنما الخلاف في الأمر المطلق»<sup>(٦)</sup>.

(١) التقريب والإرشاد الصغير "121/2".

(٢) الواضح "568/2".

(٣) انظر: المهذب في علم أصول الفقه المقارن "1367/3".

(٤) انظر: شرح المحلى على جمع الجوامع "482/1"، القرائن عند الأصوليين "587/2".

(٥) شرح مختصر الروضة "375/2".

(٦) التلويح "347/1".

5. أنه لا خلاف على أن فعل المرة لا بد منه، من جهة أن المرة ثابتة سواء كان وضع صيغة الأمر لها بمفردها، أم للتكرار التي هي بعضه؛ وذلك لأن الأمر يستحيل ثبوته دونها<sup>(١)</sup>.

قال الباقلاني: «اعلموا -رحمكم الله- أنه ليس المراد بقولنا: إنه محتمل لفعل مرة وللتكرار أنه لا يعقل منه فعل مرة واحدة وحسن تقديم فعلها، وإنما نعني بذلك أن ما زاد على المرة يمكن أن يراد، ويمكن أن لا يراد، فأما فعل المرة وتعجيلها عقيب الأمر فمتفق عليه»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عقيل: «واعلم أن أهل الوقف لا يقولون: إنا لا نعقل المراد من الأمر، وإنه يراد فعل مرة، بل يقولون: لا نعلم هل يراد الزيادة عليها أو لا يراد؟ فوقفوا عن القول بالمرة فقط، لاحتمال الأمر في الزيادة، وإلا فمع ثبوت كون الصيغة أمراً بدلالة لا بد من مقتضى فعل، لكن ذلك الفعل لا يعلم مرة فقط أو زيادة على المرة»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن السبكي: «والغرض أنه لم يقل أحد: إن المرة لا تعقل، لا من الواقفية ولا من غيرهم»<sup>(٤)</sup>.

### الأقوال في المسألة:

اختلف الأصوليون في اقتضاء الأمر التكرار على عدة أقوال، أهمها ما يأتي:

**القول الأول:** أن الأمر المطلق لا يقتضي التكرار ولا يحتمله بل تبرأ الذمة بالامتنال مرة واحدة، وهذا قول جمهور الأصوليين، فهو قول أكثر الحنفية<sup>(٥)</sup>، ونسب إلى الإمام مالك<sup>(١)</sup>، واختاره أكثر أصحابه<sup>(٢)</sup>، وقال به أكثر الشافعية

(١) رفع الحاجب "511/2-512"، القرائن عند الأصوليين "588/2".

(٢) التقريب والإرشاد الصغير "121/2".

(٣) الواضح "568/2-569".

(٤) رفع الحاجب "511/2".

(٥) انظر: أصول الجصاص "135/2"، تقويم الأدلة "ص40"، أصول السرخسي "20/1"، بذل النظر "ص88"، المغني للخبازي "ص34"، بديع النظام "410/1-411"، كشف الأسرار للنسفي "58/1"، كشف الأسرار للبخاري "282/1"، تيسير التحرير "351/1"، فواتح الرحموت "380/1".

(٣)، وبعض الخنايلة (٤)، وهو اختيار أبي الحسين البصري (٥)، وقد انقسم أصحاب هذا القول في صفة دلالة على المرة الواحدة إلى فريقين:

الفريق الأول: أنه لا يدل بذاته على المرة، وإنما يقتضي طلب الماهية من غير إشعار بالوحدة والكثرة، فأما المرة الواحدة فلا بد منها ضرورة أنه لا يمكن إيقاع الماهية بدونها، كما لا يمكن إدخال الماهية في الوجود بدونها، فصارت المرة من ضروريات الإتيان بالمأمور به (٦).

وإلى هذا ذهب الشيرازي (٧)، وابن السمعاني (٨)، والرازي (٩)، والآمدي (١٠)، وابن الحاجب (١١)، والبيضاوي (١٢)، وابن السبكي (١٣) وغيرهم.

الفريق الثاني: أنه يقتضي المرة الواحدة بلفظه ووضعه، وبهذا قال سائر مشايخ الحنفية (١)، وعزي إلى أكثر الشافعية (٢).

(١) انظر: إيضاح الحصول من برهان الأصول، للمازري "ص 205".

(٢) انظر: إحكام الفصول "89/1"، الحصول لابن العربي "ص 59"، المنتهى "ص 92"، شرح تنقيح الفصول "ص 130"، تحفة المسؤول "26/3"، نشر البنود "124/1".

(٣) انظر: شرح اللمع "220/1"، التبصرة "ص 41"، البرهان "164/1"، قواطع الأدلة "115/1"، شرح المعالم "264/1-265"، الإبهاج "48/2"، نهاية السؤل "275/2"، شرح المحلي "279/1".

(٤) حيث اختاره منهم أبو الخطاب في التمهيد "187/1"، وابن قدامة في روضة الناظر "616/2"، والطوفي في شرح مختصر الروضة "374/2".

(٥) انظر: المعتمد "98/1".

(٦) انظر: رفع الحاجب "510/2"، نهاية السؤل "418/1".

(٧) انظر: التبصرة "ص 41".

(٨) انظر: قواطع الأدلة "115/1".

(٩) انظر: الحصول "98/2".

(١٠) انظر: الإحكام له "191/2".

(١١) انظر: مختصر المنتهى "658/1"، تحقيق: نزيه حماد "658/1".

(١٢) انظر: نهاية السؤل "417/1".

(١٣) انظر: رفع الحاجب "51/2".

القول الثاني: أن الأمر المطلق يقتضي التكرار المستوعب لجميع العمر بحسب الإمكان<sup>(٣)</sup>، وهذا القول منسوب إلى الإمام مالك<sup>(٤)</sup>، واختاره بعض أصحابه<sup>(٥)</sup>، وذهب إليه بعض الشافعية<sup>(٦)</sup>، وذكر رواية عن الإمام أحمد<sup>(٧)</sup>، اختارها أكثر أصحابه<sup>(٨)</sup>.

ونسبه الغزالي لأبي حنيفة والمعتزلة<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: أصول السرخسي "20/1"، كشف الأسرار، للبخاري "283/1".

(٢) انظر: شرح اللمع "220/1"، التبصرة "ص41"، نهاية الوصول "923/3"، نهاية السؤل "418/1"، البحر المحيط "286/2".

(٣) قال ابن عقيل في الواضح "69/2": إذا وجب الدوام، فإنه إنما يجب بحسب الإمكان فيخرج من الزمان أوقات حاجة الإنسان وضروراته، وذلك لنص الكتاب والسنة القاضي على الأمر بالتقييد كقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا...﴾ [البقرة: 286]، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»، وانظر: شرح اللمع "220/1"، والبرهان "164/1"، الإحكام "190/2"، الكاشف عن المحصول "289/2"، شرح تنقيح الفصول "ص130"، رفع الحاجب "510-511/2"، البحر المحيط "386/2".

(٤) نسبه إليه ابن خويز منداد وابن القصار استقراء من كلامه، انظر: مقدمة ابن القصار "ص291-292"، إيضاح المحصول من برهان الأصول "ص205".

(٥) كابن خويز منداد وابن القصار، انظر: مقدمة ابن القصار "ص291"، إحكام الفصول "89/1"، إيضاح المحصول "ص206"، شرح تنقيح الفصول "ص130"، تحفة المسؤول "26/3".

(٦) ذهب إليه أبو إسحاق الإسفراييني منهم: انظر: البرهان "164/1"، قواطع الأدلة "115/1"، الإحكام "190/2"، البحر المحيط "385/2".

(٧) انظر: العدة "264/1"، الواضح "545-546/2"، المسودة "ص20"، أصول الفقه، لابن مفلح "670/2"، شرح الكوكب المنير "43/3".

(٨) كالقاضي أبي يعلى في العدة "264/1"، وانظر: الواضح "545/2"، التحبير "2211/5".

(٩) انظر: المنحول "ص108"، انظر: شرح الكوكب المنير "43/3".

القول الثالث: التوقف في المسألة بمعنى أنه محتمل للمرة، ومحتمل لعدد محصور زائد على المرة والمرتين، ومحتمل للتكرار في جميع الأوقات، وإليه ذهب أبوبكر الباقلاني<sup>(١)</sup>، وإمام الحرمين الجويني<sup>(٢)</sup>، والغزالي<sup>(٣)</sup>.

ولعل المراد بالتوقف هنا: الوقف فيما زاد على المرة الواحدة، قال المازري<sup>(٤)</sup>: «لأن المرة الواحدة متفق على ثبوتها، ويستحيل تحقق الأمر دونها، لاستحالة أمر لا يتعلق بمأمور به»<sup>(٥)</sup>.

وقال إمام الحرمين: «فإن قيل: فما المختار، وقد أبطلتم بزعمكم مسلك الفريقين، وليس بين النفي والإثبات مرتبة؟ قلنا: الصيغة المطلقة تقتضي الامتثال، والمرة الواحدة لا بد منها، وأنا على الوقف في الزيادة عليها، فلست أنفيه، ولست أثبتته، والقول في ذلك يتوقف على القرينة»...<sup>(٦)</sup>.

#### الاستدلال باليقين في هذه المسألة:

استدل أصحاب القول الأول، وهم القائلون بأن الأمر المطلق لا يقتضي التكرار باليقين، وكان استدلالهم به على أوجه متعددة:

**الوجه الأول:** أن الأمر لطلب الفعل، وطلب الفعل يفتقر إلى واحد بحيث لا يتحقق ولا يوجد بدونه، فكان الواحد هو المتيقن من كل وجه، فلذلك كان هو أولى بكونه موجبا<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: التقريب والإرشاد الصغير "117/2-118".

(٢) انظر: البرهان "166/1-167".

(٣) انظر: المنحول "ص108"، المستصفى "2/2".

(٤) هو: أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري المالكي، كان محدثاً فقيهاً أصولياً متكلماً أديباً، بلغ إمامة المالكية في عصره، ومازر بلدة بجزيرة صقلية، له مؤلفات كثيرة منها: المعلم بفوائد صحيح مسلم، شرح التلقين للقاضي عبد الوهاب، التعليق على المدونة، إيضاح المحصول من برهان الأصول وغيرها، توفي سنة 536هـ.

انظر ترجمته في: الديباج المذهب "279/2-281"، وفيات الأعيان "26/2"، شجرة النور الزكية "ص127".

(٥) إيضاح المحصول من برهان الأصول "ص206".

(٦) البرهان "166/1-167".

**الوجه الثاني:** أن الأمر بالفعل يقع على أقل جنسه، وهو أدنى ما يعد به ممثلاً، ويحمل على الجنس بدليله، وهو النية؛ وذلك لأن الأمر يدل على مصدر مفرد، والمفرد لا يقع على العدد، بل على الواحد حقيقة، وهو المتيقن...<sup>(٢)</sup>.

أو بمعنى آخر: أن الأمر يقع على أقل جنسه، وهو الفرد الحقيقي؛ ويحمل كل الجنس، وهو الفرد الحكمي مثاله: لو قال لامرأته: طلقي نفسك، فيقع على الواحدة إلا أن ينوي الثلاث، فالواحدة فرد حقيقي متيقن، والثلاث فرد حكمي محتمل.<sup>(٣)</sup>

**الوجه الثالث:** أنه ليس في الصيغة احتمال العدد ولا احتمال التكرار، ألا ترى من يقول لغيره: اشتر لي عبداً لا يتناول هذا أكثر من عبد، ولا يحتمل الشراء مرة بعد مرة أيضاً، وكذلك قوله: زوجني امرأة لا يحتمل إلا مرة واحدة، فلا يحتمل تزويجاً بعد تزويج إلا أن ما به يتم فعله عند الحركات التي توجد منه له كل أو بعض، فيثبت بالصيغة اليقين الذي هو الأقل للتيقن به<sup>(٤)</sup>.

**الوجه الرابع:** أن من قال لغيره: لا تتصدق من مالي، يتناول النهي عن كل درهم من ماله، خلاف قوله: تصدق من مالي؛ فإنه لا يتناول الأمر إلا الأقل على احتمال أن يكون مراده كل ماله<sup>(٥)</sup>.

**الوجه الخامس:** أن قول القائل: دخل فلان الدار إخبار عن دخوله على احتمال أن يكون دخل مرة أو مرتين أو مراراً، فكذلك قوله: ادخل، يكون طلب الدخول منه على احتمال أن يكون المراد مرة أو مراراً، ثم الموجب ما هو المتيقن به دون المحتمل<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: الكافي شرح أصول البزدوي للسغناقي "365/1".

(٢) التلويح "349/1".

(٣) انظر: شرح نور الأنوار على المنار للصديقي "58/1".

(٤) انظر: أصول السرخسي "23/1".

(٥) انظر: أصول السرخسي "21/1".



ويظهر لي أن قول الجمهور أرجح؛ لأنه اليقين، وبه يخرج المكلف من العهدة وتبرأ الذمة، إلا أن يوجد قرائن حالية ومقالية وعرفية ولفظية وغيرها تدل على عدم التكرار فحينئذ تحمل عليه، أو على الوحدة فتحمل عليه أيضاً<sup>(٢)</sup>.

وسبب الخلاف هنا هو مدى استعمال المرة والتكرار في النصوص الشرعية ومتى تحمل؟ وفي هذا يقول جلال الدين المحلي: «ومنشأ الخلاف: استعماله فيهما<sup>(٣)</sup> كأمر الحج والعمرة،

وأمر الصلاة والزكاة والصوم، فهل هو حقيقة فيهما؛ لأن الأصل في الاستعمال الحقيقة؟ أو في أحدهما حذراً من الاشتراك، ولا نعرفه؟ أو هو للتكرار؛ لأنه الأغلب، أو المرة؛ لأنها المتيقن؟ أو في القدر المشترك بينهما؛ حذراً من الاشتراك والمجاز؟»<sup>(٤)</sup>.

"1"

(١) نفس المرجع والصفحة .

(٢) انظر لبعض هذه القرائن في كتاب: التقريب والإرشاد الصغير "141/2"، شرح تنقيح الفصول "ص133"، القرائن عند الأصوليين "608-604/2".

(٣) أي في المرة والتكرار .

(٤) شرح المحلي "482/1".

## المبحث الثالث

## اقتضاء الأمر الفور

## صورة المسألة:

إذا وردت صيغة الأمر المطلق، فهل تقتضي هذه الصيغة فعل المأمور به على الفور، بمعنى أنه تجب المبادرة عقبها، أو تقتضي جواز التراخي، بمعنى أنه يجوز تأخير فعل المأمور به عن أول وقت الإمكان؟<sup>(١)</sup>.

## تحرير محل النزاع:

(١) يرى بعض الأصوليين أن في التعبير عن هذه المسألة بكون الأمر يقتضي الفور أو التراخي تجوزاً ومسامحة في الإطلاق؛ لأن القول بالتراخي قد يفهم منه أن الأمر يقتضي التأخير في الامتثال، وأن الأحسن أن يعبر عن المسألة، الأمر يقتضي الامتثال من غير تعيين وقت، يقول إمام الحرمين في التلخيص "323/1": «ونرى المحققين من الأصوليين يتسامحون في عبارة لا نرتضيها، وهي أن نفاة الفور يعبرون عن أصلهم، فيقول: الأمر يقتضي التراخي، وكثيراً ما يطلقه القاضي في مصنفاته، ووجه الدخل بها أن ظاهر قول القائل. الأمر على التراخي ينبئ عن اقتضاء الأمر تأخيراً في الامتثال، وهذا لم يصبر إليه صائر، والأحسن في العبارة أن يقول. الأمر يقتضي الامتثال من غير تخصيص وقت.» وقال في البرهان "169/1": «ومما يتعين التنبيه له أمر يتعلق بتهذيب العبارة، فإن المسألة مترجمة بأن الصيغة على الفور أم على التراخي، فأما من قال: إنما على الفور، فهذا اللفظ لا بأس به، ومن قال: إنما على التراخي فلفظه مدخول، فإن مقتضاه أن الصيغة المطلقة تقتضي التراخي حتى لو فرض الامتثال على البدار لم يعتد به، وليس هذا معتقداً أحد، فالوجه: أن يعبر عن المذهب الأخير المعزى إلى الشافعي والقاضي رحمهما الله بأن يقال: الصيغة تقتضي الامتثال، ولا يتعين لها وقت.»

وقال الشيرازي في شرح اللع "235/1": «وربما غلط بعض أصحابنا في العبارة عن هذه المسألة فقال: الأمر يقتضي الفور أو التراخي، وهذه العبارة ليست صحيحة؛ لأن أحداً لم يقل: إن الأمر يقتضي التراخي، إنما يقولون: هل يقتضي الفور أو لا؟»

ويؤيد هذا قول ابن السمعاني في قواطع الأدلة "130/1" وهو ممن صحح القول بالتراخي: «واعلم أن قولنا: إنه على التراخي ليس معناه أن له أن يؤخره عن أول أوقات الفعل، لكن معناه: أنه ليس على التعجيل، والجملة أن قوله: افعل، ليس فيه عندنا دليل إلا على طلب الفعل فحسب، من غير أن يكون له تعرض للوقت بحال.» وانظر: الإجماع "59/2"، رفع الحاجب "520/2"، البحر المحيط "399/2-400".

لتحرير محل النزاع لابد من التنبيه على الأمور الآتية:

١. أنه لا خلاف بين الأصوليين في أن الأمر إذا ورد مطلقاً وجب على المأمور اعتقاد وجوبه، والعزم على فعله، وإنما الخلاف في وجوب فعل المأمور به، قال الشيرازي: إذا ورد الأمر مطلقاً وجب اعتقاد وجوبه، والعزم على فعله على الفور؛ لأنه لا يخلو إما أن يعتقد في الأمر الوجوب أو يعتقد عدم الوجوب؛ لأن الإنسان لا يخلو من اعتقاده، فإن اعتقد أنه غير واجب فقد كذب الله تعالى، وكذب رسوله صلى الله عليه وسلم في خبرهما، وذلك يوجب الكفر في ما طريقه القطع، والفسق في ما طريقه الظن إذا لم يكن في محل الاجتهاد، وإذا لم يعزم على الفعل كان معانداً لله ولرسوله، وذلك يوجب الكفر والفسق<sup>(١)</sup>.

٢. أنه لا خلاف في أن صيغة الأمر إذا احتفت بما قرينة دالة على الفور أو على التراخي فإنه يلزم العمل بمقتضى القرينة، وإنما الخلاف في صيغة الأمر المجردة عن القرائن.

قال الطوفي: «الأمر إن اقترنت به قرينة فور أو تراخ، عمل بمقتضاها في ذلك، وإن كان مطلقاً، أي مجرداً عن قرينة فهو للفور»<sup>(٢)</sup>.

٣. أن القائلين بأن الأمر يقتضي التكرار يقولون: إن الأمر يقتضي الفور؛ لأنه من ضرورياته؛ لأن تكرار فعل المأمور به يلزم أن يفعل من أول ما صدرت لفظة الأمر إلى ما لا نهاية حسب قدرة المكلف؛ ولأن الوقت المتعقب له حينئذ

(١) شرح اللمع "234/1"، وانظر: المستصفى "10/2"، الإحكام "203/2"، نهاية الوصول "961/3"، البحر المحيط "396/2".

(٢) شرح مختصر الروضة "386/2"، وانظر: البحر المحيط "396/2"، التقرير والتحبير "316/1"، حاشية العطار على شرح المحلى "483/1".

داخل في جملة الأزمنة التي اقتضى تكرار الفعل فيها، وبالتالي فهم قائلون بالفورية ولا خلاف معهم، ويبقى الخلاف فيمن يقول: إن الأمر لا يقتضي التكرار بل يقتضي المرة<sup>(١)</sup>.

وفي هذا يقول إمام الحرمين: «اعلم وفقك الله أن من قال: إن الأمر يقتضي التكرار واستغراق الأوقات فلا يفيد فرض الخلاف معه في الفور والتراخي، فإن من حكم استغراق الأوقات اندراج الوقت المتعقب للأمر تحت قضيته في الإيجاب والندب، فأما من زعم أن مطلق الأمر يقتضي الامتثال مرة واحدة فقد اختلفوا في الفور والتراخي»...<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً: «الصيغة المطلقة التي فيها الكلام، إن قيل إنها تقتضي استغراق الأوقات بالامتثال، فمن ضرورة ذلك الفور والبدار، واستيعاب الصيغة في موردها اقتضاء مبادرة الامتثال، فإذا جرى التفرع على المذهب الآخر في أن الصيغة لا تقتضي استغراق الزمان فعلى هذا اختلف الأصوليون»...<sup>(٣)</sup>.

٤. أنه لا خلاف بين القائلين بالفور والقائلين بالتراخي على حسن تقديم فعل المأمور به عقيب الأمر؛ لأن القائلين بجواز التراخي إنما

يخالفون في وجوب البدار والتقديم، لا في حسنه وأفضليته<sup>(٤)</sup>، وقد صرح بهذا الباقلاني بقوله: «من قال بالفور والتراخي جميعاً يقول: إن تقديم فعله حسن جميل، والقائلون بوجوب تقديمه يقولون: يأثم بالتراخي، والقائلون بالتراخي يقولون: أنه إذا قدمه فقد أدى الواجب وبرئت ذمته، والأحوط له في إجازة الثواب تقديمه؛ لأنه لا يأمن الموت إذا أخره»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: شرح اللمع "234/1"، نهاية الوصول "951/3"، المحصول، لابن العربي "ص59"، تيسير التحرير "315/1"، التقرير والتحجير "315/1"، إرشاد الفحول "ص88"، المهذب في علم أصول الفقه "1384/3"، القرائن عند الأصوليين "610/2".

(٢) التلخيص "321/1".

(٣) البرهان "168/1".

(٤) انظر: التلخيص "325/1"، الواضح "27/3"، أصول الشاشي "ص135"، القرائن عند الأصوليين "610/2-611".

## الأقوال في المسألة:

اختلف الأصوليون القائلون بأن الأمر المطلق لا يقتضي التكرار في اقتضاء الأمر الفور أو لا؟ على عدة أقوال، أهمها ما يأتي:

**القول الأول:** أن الأمر المطلق يقتضي الفور، وهو قول بعض الحنفية<sup>(٢)</sup>، وبه قال مالكية بغداد<sup>(٣)</sup>، واختاره بعض الشافعية<sup>(٤)</sup>، وهو الظاهر من مذهب الحنابلة<sup>(٥)</sup>، وعليه مذهب الظاهرية<sup>(٦)</sup>.

**القول الثاني:** أن الأمر المطلق لا يفيد الفور، بل يدل على طلب الفعل فحسب، ولا دلالة له على تعيين الزمان، فمهما فعل المكلف المأمور به مبادراً أو مؤخراً كان ممثلاً<sup>(٧)</sup>، وهو مذهب الحنفية<sup>(٨)</sup>، ومالكية المغرب<sup>(٩)</sup> وأكثر

---

(١) التقريب والإرشاد الصغير "209/2".

(٢) انظر: أصول الجصاص "103/2، 105"، أصول السرخسي "26/1"، ميزان الأصول "ص329"، بذل النظر "ص95"، كشف الأسرار للبخاري "520/1"، تيسير التحرير "357/1"، ونسبه بعضهم إلى أبي حنيفة، انظر: كشف الأسرار للبخاري "520/1"، البرهان "168/1".

(٣) انظر: إحكام الفصول "218/1"، رفع النقاب "463/2"، ونسبه بعضهم إلى الإمام مالك، انظر: مقدمة ابن القصار ص288، شرح تنقيح الفصول "ص128، 129"، تحفة المسؤول "33/3"، رفع النقاب "462/2"، نشر البنود "462/2".

(٤) انظر: التبصرة "ص52"، شرح اللمع "235/1"، قواطع الأدلة "129/1"، نهاية الوصول "951/3"، رفع الحجاب "219/2"، البحر المحيط "396/2".

(٥) انظر: العدة "281/1"، التمهيد لأبي الخطاب "215/1"، الواضح "17/3"، روضة الناظر "623/2"، شرح مختصر الروضة "387/2"، أصول الفقه لابن مفلح "681/2".

(٦) انظر: الإحكام لابن حزم "307/1".

(٧) وهو المعبر عنه أنه يقتضي التراخي، انظر: نهاية الوصول "954/3".

(٨) انظر: أصول الجصاص "295/1"، أصول السرخسي "26/1"، ميزان الأصول "ص331"، المغني للبخاري "ص40"، بديع النظام "414/1"، كشف الأسرار للبخاري "520/1"، التلويح "430/1"، تيسير التحرير "356/1".

(٩) انظر: إحكام الفصول "102/1"، شرح تنقيح الفصول "ص128"، رفع النقاب "463/2"، نشر البنود "145/1".

الشافعية<sup>(١)</sup>، وذكر رواية عن أحمد<sup>(٢)</sup>، وهو قول بعض المعتزلة<sup>(٣)</sup>.

**القول الثالث: التوقف<sup>(٤)</sup>، وإليه ذهب إمام الحرمين<sup>(٥)</sup>، والغزالي<sup>(٦)</sup>، والرازي<sup>(٧)</sup>، والآمدي<sup>(٨)</sup> وغيرهم، ونسب إلى**

أصحاب أبي الحسن الأشعري<sup>(٩)</sup>، وبه قال بعض الشيعة<sup>(١٠)</sup>.

**الاستدلال باليقين في هذه المسألة:**

استدل أصحاب القول الأول، وهم القائلون بأن الأمر المطلق يقتضي الفور باليقين، وكان استدلالهم به على عدة أوجه،

منها:

(١) ونسب إلى الشافعي، انظر: التقريب والإرشاد الصغير "208/2"، التبصرة "ص52"، شرح اللمع "235/1"، البرهان "168/1"، التلخيص "323/1"، قواطع الأدلة "127/1"، المستصفى "9/2"، المحصول "113/2"، الإحكام للآمدي "242/2"، نهاية الوصول "952/2-954"، الإجماع "59/2"، رفع الحجب "520/2"، البحر المحيط "397/2".

(٢) انظر: التمهيد لأبي الخطاب "216/1"، الواضح "18/3"، أصول ابن مفلح "681/2".

(٣) انظر: المعتمد "111/1"، نهاية الوصول "951/3".

(٤) قال الصفي الهندي في نهاية الوصول "954/3": «فمنهم من توقف توقف الاشتراك، ومنهم من توقف توقف اللأدرية» أ.هـ، ثم إنهم انقسموا إلى فريقين: مقتصدون وغلاة، أما المقتصدون فقطعوا بامتنال المبادر، وتوقفوا في المتأخر، وهو مذهب إمام الحرمين والغزالي في المنحول، وأما الغلاة فتوقفوا في المبادر أيضاً مخالفين بذلك الإجماع، انظر: البرهان "168/1"، المنحول "ص178" وما بعدها، الإحكام للآمدي "203/2"، نهاية الوصول "955/3".

(٥) انظر: البرهان "173/1"، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد "165/2"، نهاية الوصول "955/3".

(٦) انظر: المنحول "ص113".

(٧) انظر: المحصول "113/2".

(٨) انظر: الإحكام "203/2".

(٩) انظر: التمهيد لأبي الخطاب "216/1-217"، الواضح "18/3"، أصول ابن مفلح "681/2"، بل نسب إلى أبي الحسن الأشعري نفسه كما في الكاشف "326/3".

(١٠) انظر: البحر المحيط "399/2".

**الوجه الأول:** أن الأمر المطلق لا بد له من زمان، وأولى الأزمنة عقيب الأمر؛ لأنه يكون ممثلاً يقيناً، وسالماً عن الخطر قطعاً<sup>(١)</sup>.

قال إمام الحرمين: «أن الطلب متحقق، والشك في جواز التأخير، فوجب الفور، ليخرج من العهدة بيقين»<sup>(٢)</sup>، وعبر عنه الفخر الرازي بشكل أوضح بقوله: «أجمعنا على أنه لو فعل عقيبته يقع الموقع، ويخرج عن العهدة، وطريقة الاحتياط تقتضي وجوب الإتيان به على الفور لتحصيل الخروج عن العهدة بيقين»<sup>(٣)</sup>.

**الوجه الثاني:** أن تأخير إيقاع الأمر المطلق تفويت؛ لأنه لا يدري أيقدر على الأداء في الوقت الثاني أو لا يقدر؟ وبالاختمال لا يثبت التمكن من الأداء على وجه يكون معارضاً للمتيقن به فيكون تأخيره عن أول أوقات الإمكان تفويتاً، ولهذا يستحسن ذمه على ذلك إذا عجز عن الأداء<sup>(٤)</sup>، ويوضحه السرخسي بقوله: «إن أول أوقات إمكان الأداء مراد بالاتفاق، حتى لو أدى فيه كان ممثلاً للأمر، فلا يثبت ما بعده مراداً إلا بدليل، يوضحه: أن التأخير ينتفي بمطلق الأمر بين الأداء والترك، فيثبت هذا الحكم، وهو انتفاء التأخير في أول أوقات إمكان الأداء، كما ثبت حكم الوجوب، والتفويت حرام بالاتفاق، وفي هذا التأخير تفويت؛ لأنه لا يدري أيقدر على الأداء في الوقت الثاني أو لا يقدر؟ وبالاختمال الثاني لا يثبت التمكن من الأداء على وجه يكون معارضاً للمتيقن به، فيكون تأخيره عن أول أوقات الإمكان تفويتاً، ولهذا استحسن ذمه على ذلك إذا عجز عن الأداء»<sup>(٥)</sup>.

(١) روضة الناظر "625/2".

(٢) نقله عنه ابن الهمام في التحرير "ص147"، والشوكاني في إرشاد الفحول "ص89"، انظر: التقرير والتحجير "317/1"، تيسير التحرير "359/1"، أما عبارته في البرهان "168/1" فهي قوله: «وذهب المقتصدون من الواقفية: إلى أن من بادر في أول الوقت كان ممثلاً قطعاً، فإن أخر وأوقع الفعل المقتى في آخر الوقت فلا يقطع بخروجه عن عهدة الخطاب، وهذا هو المختار عندنا».

(٣) المحصول "119/2-120"، وانظر: المعتمد "121/1"، الإحكام "205/1"، نهاية الوصول "962/3".

(٤) انظر: كشف الأسرار "520/1".

(٥) أصول السرخسي "26/1-27".

كما عبّر عنه بطريقة أخرى حين قال: «إن الأمر بالأداء يفيدنا العلم بالمصلحة في الأداء، وتلك المصلحة تختلف باختلاف الأوقات، ولهذا جاز النسخ في الأمر والنهي، وبمطلق الأمر يثبت العلم بالمصلحة في الأداء في أول أوقات الإمكان، ولا يثبت المتيقن به فيما بعده»<sup>(١)</sup>.

### الموقف من هذا الاستدلال:

عند النظر والتأمل في أقوال الأصوليين في هذه المسألة وأدلتهم

والاعتراضات الواردة عليها نجد أنهم متفقون على صحة الاستدلال باليقين في المبادر لإيقاع الفعل على الفور، ويبقى

الخلاف في المؤخر لإيقاع الفعل، وقد نقل الإجماع عدد منهم كالسرخسي<sup>(٢)</sup>، والرازي<sup>(٣)</sup>، والهندي<sup>(٤)</sup>، والآمدي حيث

قال: «إن إجماع السلف منعقد على أن المبادر يخرج عن عهدة الأمر، ولا إجماع في المؤخر»<sup>(٥)</sup>.

كما أن مناقشة أصحاب القول الثاني والثالث لأدلة القول الأول القائلين بالفور ليست منصبة على اليقين، وإنما هي

منصبة على أن الأحوط هو المبادرة بالفعل بناء على أن فعل المبادر يقين، وفعل المتأخر مشكوك فيه، ويدل عليه ما نقل

---

(١) أصول السرخسي " 27/1".

(٢) أصول السرخسي " 26/1".

(٣) المحصول " 120-119/1".

(٤) انظر: نهاية الوصول " 962/3".

(٥) الإحكام " 205/1".



عن إمام الحرمين بأن الطلب متحقق، والشك في جواز التأخير ونص كلامه: «أن من بادر في أول الوقت كان ممتثلًا قطعاً، فإن آخر وأوقع الفعل المقتضى في آخر الوقت، فلا يقطع بخروجه من عهدة الخطاب»<sup>(١)</sup>.

## المبحث الرابع

### اقتضاء النهي التحريم

#### تحرير محل النزاع:

1. ذكر الأصوليون أن صيغة النهي ترد لمعان متعددة ومتباينة، وقد حصرها بعضهم بثمانية معان<sup>(٢)</sup>، وقد أوصلها بعضهم إلى خمسة عشر معنى؛ ومن المعاني التي ذكروها: التحريم، والكراهة، والتحقيق، والتحذير، وبيان العاقبة، واليأس، والإرشاد، والدعاء، والأدب، وإباحة الترك، والتصبر وغيرها<sup>(٣)</sup>.

وهذه المعاني كما تقدم في الأمر إنما تتميز بعضها عن بعض بما احتف بصيغة النهي من قرائن وصلات تعيين المراد.

(١) البرهان "168/1"، وانظر: مناقشة دليل الاحتياط، والجواب عنه في: أصول السرخسي "26/1-27"، المحصول "120/1"، الإحكام "209/1"، نهاية الوصول "963/3"، الإبهاج "64/2"، التقرير والتحبير "317/1"، تيسير التحرير "359/1"، إرشاد الفحول "ص89".

(٢) كالصفي الهندي في نهاية الوصول "1165/3" وما بعدها، وانظر: العدة "426/2"، المستصفى "418/1"، المنحول "ص134"، الإحكام "230/2".

(٣) انظر: التحبير "2279/5" وما بعدها، شرح الكوكب المنير "79/3" وما بعدها.

ولأجل هذا فإنه لا خلاف بين الأصوليين في أن صيغة النهي "لا تفعل" ليست حقيقة في جميع المعاني التي يمكن أن ترد لها، وذلك لأن أكثرها لم يستفد من الصيغة نفسها، بل من القرائن المحتفة بها<sup>(١)</sup>.

2. أنه لا خلاف بين الأصوليين أن صيغة النهي إذا احتفت بها قرائن تدل على المراد حملت على ما تدل عليه القرينة، وإنما الخلاف في الصيغة المطلقة المجردة من القرائن<sup>(٢)</sup>.

قال ابن جزى: «وإذا ورد بقرينة حمل على ما تدل عليه القرينة من تحريم أو كراهة»<sup>(٣)</sup>.

### الأقوال في المسألة:

اختلف الأصوليون في النهي المجرد عن القرائن على أقوال منها:

(١) كما قيل في الأمر، فإن الخلاف المذكور في الأمر مقابله في النهي إلا في بعض المسائل، قال الآمدي في الإحكام "231/2": «والخلاف في أكثر من مسألة فعلى وزان الخلاف في مقابلاتها من مسائل الأمر، ومأخذها كمأخذها، فعلى الناظر بالنقل والاعتبار

ويقول الصفي الهندي في نهاية الوصول: «اعلم أن أكثر ما تقدم من مباحث الأمر جاء في النهي بطريق العكس منها لكونه مقابلاً له، وقد أحطت بما علماً، فلا حاجة إلى الإعادة لئلا يطول الكلام ويتكرر من غير فائدة كثيرة...» وقال الغزالي في المنحول "ص126": «فمن توقف في صيغة الأمر توقف في صيغة النهي، ومن حمله على الوجوب، حمل النهي على الحظر، ومن حمله على الندب حمل هذا على الكراهة، ومن حمل ذلك على رفع الحرج في الفعل، حمل هذا على رفع الحرج في ترك الفعل.»

(٢) انظر: التحبير "2283/5"، شرح الكوكب المنير "83/3".

(٣) تقريب الوصول "ص187-188".

القول الأول: أن النهي المجرد يقتضي التحريم، ولا يحمل على غيره من المعاني إلا بقرينة.

وهو مذهب الجمهور، نسبه المرادوي<sup>(١)</sup>، وابن النجار<sup>(٢)</sup> إلى الأئمة الأربعة وغيرهم، وحكاه التلمساني<sup>(٣)</sup>، والشوكاني<sup>(٤)</sup> عن الجمهور، وهو مذهب عامة الحنفية<sup>(٥)</sup>، والمالكية<sup>(٦)</sup>، والشافعية<sup>(٧)</sup>، والحنابلة<sup>(٨)</sup>، واختاره ابن حزم، ونسبه لجميع الظاهرية<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: التحبير "2283/5".

(٢) انظر: شرح الكوكب المنير "83/3".

(٣) انظر: مفتاح الوصول "ص37".

(٤) انظر: إرشاد الفحول "ص96".

(٥) انظر: أصول السرخسي "78/1"، ميزان الأصول "ص235"، المغني للخبازي "ص67"، بديع النظام "429/1"، كشف الأسرار "255/1"، 256، تيسير التحرير "375/1"، التقرير والتحبير "329/1"، فواتح الرحموت "396/1"، 373.

(٦) انظر: إحكام الفصول "125/1"، شرح تنقيح الفصول "ص168"، رفع النقاب عن تنقيح الشهاب "1184/3"، تقريب الوصول "ص187"، نشر البنود "195/1".

(٧) انظر: الرسالة "ص217"، التبصرة "ص99"، شرح اللمع "293/1"، البرهان "159/1"، قواطع الأدلة "251/1"، المحصول "281/2"، نهاية السؤل "294/2"، الإبهاج "67/2"، البحر المحيط "426/2".

(٨) انظر: العدة "426/2"، التمهيد "362/1"، الواضح "233/3"، المسودة "ص81"، بدائع الفوائد "3/4"، القواعد والفوائد الأصولية "690/2"، التحبير "2283/5"، شرح الكوكب المنير "83/3".

(٩) انظر: الإحكام له "275/1".

القول الثاني: أن النهي المجرد يقتضي الكراهة التنزيهية، وهذا القول حكاه بعض الشافعية وجهاً في المذهب الشافعي

(١)، وكذلك حكاه ابن مفلح وجهاً في مذهب الحنابلة (٢)، كما حكاه بعض الأصوليين من غير نسبة لأحد (٣).

القول الثالث: أنه يقتضي القدر المشترك بين التحريم والكراهة، وهو مطلق الترك (٤).

القول الرابع: التوقف في ذلك حتى يتبين المراد، وهذا القول

ينسب للأشعرية (٥)، وهو اختيار أبي بكر الباقلاني (٦)، والغزالي (٧)، والآمدي (٨).

---

(١) انظر: البحر المحيط "426/2"، ونقله إمام الحرمين في آخر باب التأويلات من البرهان "364/1".

(٢) انظر: أصول الفقه لابن مفلح "726/2".

(٣) انظر: التمهيد "362/1"، تقريب الوصول "ص187"، القواعد والفوائد الأصولية "690/2"، شرح الكوكب المنير "83/3"، إرشاد الفحول "ص96".

(٤) انظر: الإحكام "231/2"، مختصر المنتهى "685/2"، نهاية السؤل "294/2"، جمع الجوامع بشرح المحلي وحاشية العطار عليه "498/2".

(٥) نسبه إليهم الشيرازي في شرح اللمع "293/1"، وأبو الخطاب في التمهيد "362/1"، وابن عقيل في الواضح "233/3"، كما نسبه ابن السمعاني في قواطع الأدلة "252/1" إلى أبي الحسن الأشعري ومن تبعه، وكذا الآمدي في الإحكام "178/2".

(٦) كما نسبه إليه إمام الحرمين في البرهان "159/1، 160".

(٧) حيث قال في المنحول "ص126": «فمن توقف في صيغة الأمر توقف في صيغة النهي».

(٨) انظر: الإحكام "178/2، 230-231".

## الاستدلال باليقين في هذه المسألة:

استدل باليقين في هذه المسألة أصحاب القول الثاني القائلون بأن النهي المجرد عن القرائن يقتضي الكراهة التنزيهية حيث

قالوا: إن صيغة النهي، وهي: لا تفعل ترد ويراد بها التحريم، وترد ويراد بها الكراهة التنزيهية، والتحريم هو: طلب الترك

والمنع من الفعل، والكراهة: طلب الترك مع عدم المنع من الفعل، فاشتركا في شيء واحد، وهو طلب الترك فنحمله عليه؛

لأنه المتيقن، أما المنع من الفعل، وهو التحريم، فهو شيء زائد يحتاج إلى دليل<sup>(١)</sup>.

قال أبو الخطاب: «واحتجوا بأن لفظ النهي يرد والمراد به التنزيه، ويرد ويراد به التحريم، فحملت على أقلها»...<sup>(٢)</sup>.

وقال الزركشي: «... لأنها يقين، فحمل عليه، ولم يحمل على التحريم إلا بدليل»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: المذهب في علم أصول الفقه المقارن " 1434/3".

(٢) التمهيد " 463/1".

(٣) البحر المحيط " 426/2"، وانظر: المحصول، لابن العربي "ص 69".

## الموقف من هذا الاستدلال:

نوقش هذا الاستدلال من أصحاب القول الأول القائلين بأنه يفيد التحريم بقولهم : إن هذا الدليل مفاده المطالبة بالدليل على أنه يقتضي التحريم - وهو المنع من الفعل - والمطالبة بالدليل لا تعد دليلاً، وإن سلمنا ان المطالبة بالدليل دليل، فإننا قد بينا أن مقتضى صيغة النهي التحريم<sup>(١)</sup>، ولهذا كان المخالف لهذه الصيغة يستحق العقوبة، فلو كان النهي للتنزيه لما استحق مخالفها العقوبة<sup>(٢)</sup>.

قال أبو الخطاب: (( والجواب إن إطلاقها يقتضي الترك، ولهذا مخالفه يستحق العقوبة على ما بيننا .... ))<sup>(٣)</sup>.

---

(١) يقصد ما استدلوا به من أدلة على أن النهي يقتضي التحريم، فانظرها في المراجع المتقدمة

(٢) انظر: المهذب في علم أصول الفقه المقارن (١٤٣٤/٣).

(٣) التمهيد (٣٦٣/١).

## الخاتمة

الحمد لله على نعمه، والشكر له على توالي مننه، أحمدته سبحانه وأشكره، وأصلي وأسلم على من بعثه ربه رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

ففي نهاية هذا البحث أخص أبرز نتائجه:

١. أن اليقين هو أعلى درجات العلم وأقواها على الإطلاق.
٢. أن المراد باليقين في هذا البحث هو الجزم بالشيء مستنداً فيه إلى الدليل القطعي، وهو مراد الأصوليين في استدلالهم باليقين، بخلاف الفقهاء الذين يطلقون العلم واليقين ويريدون بهما الظن والظاهر. فمفهومهم لليقين أوسع من مفهومه عند الأصوليين.
٣. أن اليقين حجة شرعية يجب العمل بها عند جميع العلماء سواء كانوا أصوليين أو غيرهم.
٤. أن اليقين قطع مركب أو هو قطع وزيادة، فاليقين على هذا أخص من القطع.
٥. وجود علاقة بين اليقين والاستصحاب، حيث إن الاستصحاب أعم لما هو يقيني أو ظني.
٦. أن استدلال الأصوليين باليقين في مسألة من المسائل يكون على أوجه متعددة، وفي هذا رد على من يدعي أن بعض الأصوليين ينقل عن غيره، فاختلفا في عرض دليل اليقين على أوجه متعددة يدل على قدرة وفهم واستقلالية.

٧. أن الاستدلال باليقين في بعض المسائل لا يسلم به، بل قد ترد عليه بعض الاعتراضات والمناقشات.

وفي نهاية البحث أوصي الباحثين بمتابعة بحث استدلال الأصوليين باليقين في بقية مباحث أصول الفقه.

وختاماً أسأل الله تعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم

على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



## فهرس المصادر مراجع:

١. أبجد العلوم "الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم" الصديق حسن خان القنوجي، تحقيق: عبد الجبار زكار، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1978م.
٢. الإبهاج في شرح المنهاج: لتقي الدين السبكي، وولده تاج الدين السبكي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1404هـ-1984م.
٣. الأحاديث المختارة: لأبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق: عبد الملك ابن عبد الله بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى.
٤. إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد تحقيق: محمد حامد الفقي.
٥. إحكام الفصول في أحكام الأصول: لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق: عبد الله الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1409هـ-1989م.
٦. الإحكام في أصول الأحكام: لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، 1403هـ-1983م.
٧. الإحكام في أصول الأحكام: لعلي بن محمد الآمدي، علق عليه الشيخ عبد الرزاق عفيفي، دار الصمعي للنشر والتوزيع، الرياض-المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1424هـ-2003م.

٨. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: لمحمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت.
٩. الاستدلال باليقين في مباحث العام عند الأصوليين، للدكتور علي بن عبد العزيز المطرودي، بحث محكم ومنشور في مجلة الجمعية الفقهية - السعودية، العدد السادس، 1431هـ-2010م.
١٠. الاستصحاب المقلوب "تحكيم الحال"، د. أحمد بن عبد الله الضويحي، بحث محكم ومنشور في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مجلة العلوم الشرعية والعربية، العدد الأول، شوال، 1426هـ.
١١. الأشباه والنظائر: لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1411هـ-1991م.
١٢. الإصابة في تمييز الصحابة: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، 1398هـ-1978م.
١٣. أصول الجصاص، المعروف: بالفصول في الأصول: للإمام أحمد بن علي الرازي المعروف ب"الجصاص"، تحقيق: د. عجيل أحمد النشمي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، دولة الكويت، الطبعة الثانية، 1414هـ-1994م.
١٤. أصول السرخسي: لأبي بكر محمد بن أحمد السرخسي، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني، لجنة إحياء المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند.

١٥. أصول الشاشي، لأبي علي الشاشي، مطبعة مير محمد كتب خانة، كراتشي-باكستان، وبهامشه عمدة الحواشي، للكنكوهي.

١٦. أصول الفقه، لابن مفلح المقدسي الحنبلي، تحقيق: د. فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 1420هـ-1999م.

١٧. أصول الفقه، لمحمد أبو النور زهير، دار الإتحاد العربي للطباعة، مصر.

١٨. إعلام الموقعين عن رب العالمين: لشمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن القيم الجوزية، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، 1397هـ-1977م.

١٩. الأعلام: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السادسة، 1984م.

٢٠. إنباه الرواة على أنباه النحاة: لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ-1986م.

٢١. إيضاح المحصول من برهان الأصول: لأبي عبد الله محمد بن علي المازري، تحقيق:

الدكتور عمار الطالبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001م.

٢٢. البارع في اللغة، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي، تحقيق: هاشم الطعان، مكتبة النهضة، بغداد، دار الحضارة، بيروت، الطبعة الأولى، 1975م.

٢٣. البحر المحيط في أصول الفقه: لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

بدولة الكويت، الطبعة الثانية، 1413هـ-1992م.

٢٤. بدائع الفوائد: لشمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن القيم الجوزية، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض،

المملكة العربية السعودية.

٢٥. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: للقاضي لعلامة محمد بن علي الشوكاني، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.

٢٦. بديع النظام المسمى: نهاية الوصول إلى علم الأصول، للعلامة أحمد بن علي بن تغلب، المعروف بابن الساعاتي،

تحقيق: الدكتور سعد بن غرير السلمي، نشر جامعة أم القرى، 1418هـ.

٢٧. البرهان أصول الفقه: الإمام عبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق: د. عبد العظيم الديب، دار الوفاء للطباعة

والنشر، المنصورة - مصر، الطبعة الثالثة، 1412هـ-1992م.

٢٨. بيان المختصر "شرح مختصر ابن الحاجب" لشمس الدين الأفغاني تحقيق: الدكتور محمد مظهر بقا، طبع جامعة أم

القرى، مكة المكرمة، مركز إحياء التراث الإسلامي.

٢٩. التبصرة في أصول الفقه: لأبي إسحاق الشيرازي تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، مصوره،

1403هـ-1983م الطبعة الأولى، 1980م.

٣٠. التحبير شرح التحرير في أصول الفقه: لعلاء الدين المرداري تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. أحمد السراج، ود.

عوض القرني، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1421هـ-2000م.

٣١. تحرير القواعد المنطقية شرح الرسالة الشمسية لقطب الدين محمود بن محمد الرازي، دار إحياء الكتب العربية،

عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر.

٣٢. تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السؤل: لأبي زكريا يحيى بن موسى الرهوني، تحقيق: د. الهادي بن الحسين

شبيلي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 1422هـ-

2002م.

٣٣. تحفة الأحوذى بشرح الترمذي: لمحمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، إشراف: عبد الوهاب عبد

اللطيف، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، 1399هـ-1979م.

٣٤. التعريفات: لعلي بن محمد الجرحاني، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى، 1411هـ-1991م.

٣٥. تفسير الطبري: تحقيق: د. عبد الله التركي، دار هجر، القاهرة - مصر، 2001م.

٣٦. تفسير القرطبي المعروف ب"الجامع لأحكام القرآن"، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: د. عبد الله

التركي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1427هـ-2006م.

٣٧. تقريب الوصول إلى علم الأصول: لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزى الكلبي الغرناطي، تحقيق: د. محمد بن المختار بن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1414هـ.
٣٨. التقريب والإرشاد الصغير، للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني، تحقيق: د. عبد الحميد أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1418هـ.
٣٩. التقرير والتجوير: لأبن أمير الحاج محمد بن محمد الحلبي الحنفي، الطبقة الأميرية، بيروت، 1316هـ.
٤٠. تقويم الأدلة في أصول الفقه: لأبي زيد عبيدالله بن عمر الدبوسي الحنفي، تحقيق: الشيخ خليل الميس، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ-2001م.
٤١. التلويح إلى كشف حقائق التنقيح، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق: محمد عدنان درويش، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ-1998م.
٤٢. التمهيد في أصول الفقه: لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوزاني، تحقيق: د. مفيد أبو عمشة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، 1406هـ-1985م.
٤٣. التمهيد في تخريج الفروع على الأصول: لعبدالرحيم بن الحسن الأسنوي، تحقيق: محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ-1985م.
٤٤. تهذيب اللغة: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: عبد السلام هارون، مراجعة: محمد علي النجار.

٤٥. التوضيح شرح التنقيح لعبيد الله بن مسعود الملقب بصدر الشريعة، مطبوع مع شرحه التلويع، للتفتازاني.
٤٦. التوقيف على مهمات التعاريف، لمحمد بن عبد الرزاق المناوي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1410هـ-1990م.
٤٧. تيسير التحرير: لمحمد أمين المعروف بأمير بادشاه الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، توزيع دار الباز، عباس أحمد الباز، مكة المكرمة.
٤٨. جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء، للقاضي عبد النبي ابن عبد الرسول المعروف ب"الأحمد نكري"، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ-2000م.
٤٩. جامع بيان العلم وفضله: لأبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي، دار الفكر، بيروت.
٥٠. جمع الجوامع: لتاج الدين السبكي مطبوع مع شرح المحلي.
51. جمهرة اللغة، لابن دريد أبي بكر محمد بن الحسن الأزدي، دار صادر، بيروت - لبنان.
٥٢. حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع: للعلامة حسن العطار، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٣. الحدود لأبي الوليد الباجي، نشر مؤسسة الزغبى، بيروت - لبنان، 1392هـ-1973م.

٥٤. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر لمحمد أمين بن فضل الله بن حسب الله المحبي، دار صادر، بيروت - لبنان.

٥٥. درء تعارض العقل والنقل: لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى،

1401هـ-1981م.

٥٦. الذخيرة في الفقه المالكي: لأحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: محمد بوخبزة، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1994م.

٥٧. الرسالة، للإمام الشافعي، ت: أحمد محمد شاكر، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية،

1399هـ-1979م.

٥٨. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لتاج الدين ابن السبكي، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ.

٥٩. رفع النقاب عن تنقيح الشهاب: لأبي علي الحسين بن علي الجرجاني الشوشاوي،

تحقيق: د. أحمد السراح، د. عبد الرحمن الجبرين، نشر مكتبة الرشد بالرياض، 1425هـ.



٦٠. روضة الناظر وجنة المناظر: لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: د. عبد الكريم بن محمد

النملة، دار العاصمة، الرياض، الطبعة السادسة،

١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٦١. سبل السلام شرح بلوغ المرام: لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: فواز أحمد رمزي، إبراهيم الجمل، دار الكتاب

العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الرابعة،

١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٦٢. سنن ابن ماجه: لأبي عبد الله محمد بن يزيد، المعروف بابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب

العلمية، بيروت.

٦٣. سنن الترمذي المعروف بالجامع الصحيح: لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق: أحمد شاکر،

شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ-١٩٧٨م.

٦٤. سنن الدارقطني: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، الناشر: حديث أكاديمي، باكستان.

٦٥. السنن الكبرى: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار الفكر، بيروت.

٦٦. سير أعلام النبلاء: لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره، مؤسسة الرسالة،

بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٦٧. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لعبدالحى بن أحمد شهاب الدين، المشهور بابن العماد، تحقيق: عبد

القادر الأرناؤوط ومحمد الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، 1410هـ-1989م.

٦٨. شرح التهذيب، المسمى التهذيب على تهذيب المنطق والكلام لعبدالله بن فضل الله الخبيصي، مطبعة مصطفى

البابي الحلبي، مصر، 1350هـ-1936م.

٦٩. شرح تنقيح الفصول: لشهاب الدين أحمد بن إدريس القراني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر، بيروت،

الطبعة الأولى، 1393هـ-1973م.

٧٠. شرح العضد: للقاضي عضد الدين على مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه، مراجعة وتصحيح: الدكتور شعبان

محمد إسماعيل، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1403هـ-1983م.

٧١. شرح القواعد الفقهية: للشيخ أحمد بن الشيخ محمد الزرقا، بقلم: مصطفى أحمد الزرقا، دار القلم، دمشق،

الطبعة الثانية، 1409هـ-1989م.

٧٢. شرح الكوكب المنير: لمحمد بن أحمد بن النجار الفتوحى، تحقيق: محمد الزحيلي، نزيه حماد، دار الفكر، دمشق،

1400هـ-1980م.

٧٣. شرح اللمع: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، تحقيق: د. عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت،

الطبعة الأولى، 1408هـ-1988م.

٧٤. شرح المحلي على جمع الجوامع: لجلال شمس الدين المحلي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ومعه حاشية

العطار وتقريرات الشرييني.

٧٥. شرح المعالم في أصول الفقه: لابن التلمساني الفهري، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، عالم الكتب،

بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٧٦. شرح مختصر الروضة: لنجم الدين الطوفي، تحقيق: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى،

١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٧٧. شرح مسلم، للنووي، المطبعة المصرية ومكتبتها، القاهرة، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

٧٨. شرح نور الأنوار على المنار، لملاحيون، مطبوع مع كشف الأسرار للنسفي.

٧٩. حيح البخاري: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تعليق: عبد القادر شيبه محمد، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ-

٢٠٠٨م.

٨٠. صحيح سنن ابن ماجه، للشيخ الألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٨١. صحيح مسلم: للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: د. موسى شاهين موسى، ود. أحمد عمر هاشم،

مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٨٢. ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة لعبدالرحمن بن حنبل الميمني، دار القلم، دمشق، الطبعة الخامسة،

١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٨٣. طبقات الشافعية الكبرى، لابن السبكي، ت: محمود الطناحي، عبد الفتاح الحلو، دار هجر-القاهرة، الطبعة

الثانية، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٨٤. طبقات الشافعية: لجمال الدين عبد الرحيم الآسنوي، تحقيق: عبد الله الجبوري، دار العلوم للطباعة والنشر،

الرياض، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٨٥. الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد البصري، دار صادر، بيروت.

٨٦. عجائب الآثار في التراجم والأخبار: للشيخ عبد الرحمن الجبرتي، دار الجيل، بيروت

- لبنان.

٨٧. العدة في أصول الفقه: للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن الفراء الحنبلي، تحقيق: د. أحمد مباركي، الطبعة

الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٨٨. غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر، لأحمد بن محمد الحنفي الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت -

لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٨٩. فتح القدير الجامع بين سنان الرواية والدراية من علم التفسير لمحمد بن علي الشوكاني، دار الفكر، بيروت،

1403هـ.

٩٠. الفروق اللغوية، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق: حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية،

بيروت - لبنان، 1409هـ.

٩١. الفروق، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، الناشر: عالم الكتب، بيروت - لبنان.

٩٢. فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: لعبدالعلي محمد بن نظام الدين الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت،

مصورة عن الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق، حاشية المستصفي للغزالي.

٩٣. قاعدة: اليقين لا يزول بالشك، للدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، مكتبة الرشد، الطبعة الثالثة،

1432هـ-2011م.

٩٤. القاموس المحيط: لمجد الله محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار الفكر، بيروت.

٩٥. القرائن عند الأصوليين: إعداد: د. محمد بن عبد العزيز المبارك، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، 1426هـ-2005م.

٩٦. القطع والظن عند الأصوليين، للدكتور سعد بن ناصر الشثري، دار الحبيب، الرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ.

٩٧. القطعية من الأدلة الأربعة، تأليف: محمد دكوري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1420هـ.

٩٨. قواطع الأدلة في أصول الفقه: لأبي المظفر السمعاني، تحقيق: د. عبد الله الحكي، الطبعة الأولى، عام 1411هـ-1998م.

٩٩. القواعد الصغرى "الفوائد في مختصر القواعد" لعبد العزيز بن عبد السلام السلمي، تحقيق: إياد خالد الطباع، دار الفكر المعاصر، دمشق، الطبعة الأولى، 1416هـ.

١٠٠. القواعد الفقهية، لعلي بن محمد الندوي، دار العلم، دمشق، الطبعة الثالثة، 1414هـ.

١٠١. القواعد والفوائد الأصولية: لأبي الحسن علي بن محمد البعلي المعروف بابن اللحام، تحقيق: ناصر بن عثمان الغامدي، نشر مكتبة الرشد، الرياض، 1423هـ.

١٠٢. الكافي شرح البزدوي: لحسام الدين حسين بن علي السغناقي، تحقيق: فخر الدين سيد محمد قانت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1422هـ-2001م.

١٠٣. كتاب التلخيص في أصول الفقه: لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق: الدكتور عبد الله جولد النيبالي، شبير أحمد العمري، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1417هـ-1996م.

١٠٤. كشف اصطلاحات الفنون: لمحمد بن علي الفاروني المعروف بالتهانوي، دار صادر، بيروت - لبنان.

١٠٥. كشف الأسرار شرح المصنف على المنار لأبي البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي، دار

الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى،

١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٠٦. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، تحقيق: محمد

المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

١٠٧. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لحاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله الرومي الحنفي، الشهير بالملأ

كاتب حلب، مطبعة استانبول، ١٣٥١هـ.

١٠٨. الكليات: لأبي البقاء، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ-

١٩٩٣م.

١٠٩. لسان العرب: لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المعري، دار صادر، بيروت - لبنان،

الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

١١٠. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد، دار الحرمين، القاهرة، تصوير عن

الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ.

١١١. المجموع، شرح المذهب، للإمام النووي، شرح وتحقيق: محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة - السعودية، بدون تاريخ.

١١٢. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي محمد بن الحسن بن غالب الأندلسي، تحقيق المجلس العلمي بتارودات، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، 1409هـ-1989م.

١١٣. المحصول في أصول الفقه: للقاضي أبي بكر بن العربي، تحقيق: حسين علي البدري، سعيد عبد اللطيف فودة، دار البيارق، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 1420هـ-1999م.

١١٤. المحصول في علم أصول الفقه: لفخر الدين محمد بن عمر الرازي، تحقيق: د. طه جابر العلواني، الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1412هـ-1992م.

١١٥. المحكم والمحيط الأعظم في اللغة: لعلي بن إسماعيل سيدة، تحقيق: مصطفى السقاء وحسين نصار، شركة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، 1377هـ-1985م.

١١٦. مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل: لجمال الدين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، تحقيق: د. نذير حماد، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1417هـ-2006م.

١١٧. مختصر منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل: لابن الحاجب، مطبوع مع شرح العضد.



١١٨. المدخل الفقهي العام، لمصطفى الزرقاء، دار الفكر، بيروت، الطبعة التاسعة.
١١٩. المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين، للدكتور محمد العروسي عبد القادر، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
١٢٠. المستصفى من علم الأصول: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، مصورة من المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٤هـ.
١٢١. مسند أحمد: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، مؤسسة قرطبة، القاهرة.
١٢٢. مسند الإمام أحمد، ت: شعيب الأرنؤوط، عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى.
١٢٣. المسودة في أصول الفقه: تتابع على تصنيفها ثلاثة من أئمة آل تيمية، مجد الدين أبو البركات، شهاب الدين عبد الحلیم، وتقي الدين أحمد، وجمعها: أحمد بن محمد الحراني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت.
١٢٤. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: للعلامة أحمد بن محمد بن علي الفيومي، دار الفكر.
١٢٥. المعتمد من أصول الفقه: لأبي الحسين محمد بن الطيب البصري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٢٦. المعجم الفلسفي، لجميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى، 1973م.
١٢٧. معجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٢٨. المغني في أصول الفقه لجلال الدين الخبازي، تحقيق: د. محمد مظهر بقا، الطبعة الأولى، 1403هـ.
١٢٩. مفتاح الوصول: لأبي عبد الله محمد بن أحمد التلمساني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ-1983م.
١٣٠. مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1399هـ-1979م.
١٣١. مقدمة في أصول الفقه: للقاضي أبي الحسن علي بن عمر البغدادي، المعروف بابن القصار المالكي، تحقيق: د. مصطفى مخدوم، دار المعلمة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 1420هـ-1999م.
١٣٢. منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول بالجدل: لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ-1985م.
١٣٣. المنحول من تعليقات الأصول: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، 1400هـ-1980م.
١٣٤. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت:

محمد رشاد سالم، مطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود، 1406هـ.

١٣٥. المهذب في علم أصول الفقه المقارن، د. عبد الكريم بن علي النملة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى،

1402هـ.

١٣٦. الموطأ: للإمام مالك بن أنس الأصحبي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الريان، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة

1408هـ-1988م.

١٣٧. ميزان الأصول في نتائج العقول: لعلاء الدين السمرقندي، تحقيق: د. عبد الملك السعدي، وزارة الأوقاف

والشئون الدينية، مطبعة الخلود.

١٣٨. نشر البنود على مراقبي السعود: لعبدالله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة

الأولى، 1409هـ-1988م.

١٣٩. نظرية التقريب والتغليب وتطبيقاتها في العلوم الإسلامية، للدكتور أحمد الريسوني، دار الغرب الإسلامي، تونس،

الطبعة الأولى، 2009م.

١٤٠. نفائس الأصول في شرح المحصول: لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي

معوض، مكتبة مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1416هـ-1995م.

١٤١. نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول: لجمال الدين الأسنوي، عالم الكتب، بيروت.

١٤٢. نهاية الوصول في دراية الأصول: لصفي الدين الهندي، تحقيق: د. صالح اليوسف، ود. سعد السويح، المكتبة

التجارية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة 1406هـ-1996م.

١٤٣. نيل الأوطار، للإمام محمد بن علي الشوكاني، مكتبة دار التراث، القاهرة، بدون تاريخ.

١٤٤. هدية العارفين "أسماء المؤلفين وآثار المصنفين" للإسماعيل باشا البغدادي، مطبوع كشف الظنون.

١٤٥. الواضح في أصول الفقه: لأبي الوفاء ابن عقيل، تحقيق: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة

1420هـ-1999م.

١٤٦. الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، للدكتور محمد صدقي البورنو، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة

الرابعة، 1416هـ.

١٤٧. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لأبي العباس أحمد بن محمد المعروف بابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس،

دار صادر، بيروت.



## محتويات البحث:

المقدمة .....	11
الفصل الأول: اليقين وحجيته .....	17
المبحث الأول: حقيقة اليقين .....	19
المبحث الثاني: درجات الإدراك ومنزلة اليقين منها .....	27
المبحث الثالث: العلاقة بين اليقين والمصطلحات ذات العلاقة .....	28
المبحث الرابع: حجية اليقين .....	37
الفصل الثاني: الاستدلال باليقين في مسائل الأمر والنهي .....	43
التمهيد: في تعريف الأمر والنهي .....	45
المبحث الأول: اقتضاء الأمر الوجوب .....	53
المبحث الثاني: اقتضاء الأمر التكرار .....	68

المبحث الثالث: اقتضاء الأمر الفور ..... 77

المبحث الرابع: اقتضاء النهي التحريم.....85

الخاتمة.....90

فهرس المصادر والمراجع.....92